



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي
(دراسة ميدانية)

The role for the quality of accounting information in reducing
tax evasion

(A field study)

رسالة مقدمة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة:

شفاء الفالوجي

إشراف الدكتور:

إبراهيم العدي

(2021)

إقرار

أنا الموقعة أدناه: شفاء غسان الفالوجي

أقرّ بأن الرسالة المقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة التي تحمل عنوان " دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي " هي من نتاج عملي وجهدي ولم ينشر سابقاً من قبلي أو من قبل باحثين آخرين

شفاء الفالوجي



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

تم إجراء التعديلات المطلوبة على رسالة الماجستير التي ناقشتها الطالبة شفاء غسان الفالوجي بعنوان: دور جودة

المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي والتي تمت مناقشتها من قبل لجنة الحكم المؤلفة من:

الاسم	التوقيع
الأستاذ الدكتور ابراهيم العدي - عضواً مشرفاً	
الأستاذ المساعد الدكتور - قيس عثمان	
الأستاذ المساعد الدكتور - طالب العلي	

الشكر والتقدير

إلى من علمني حرفاً كنت له عبداً

تتوجه الباحثة بالشكر للدكتور إبراهيم العدي لإشرافه على هذه الرسالة بكل جهد وإخلاص

وتتوجه الباحثة بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة لكل ما قدموه من دعم وتشجيع

وتتوجه الباحثة بالشكر للجنة الحكم الكريمة على جهودها في تصويب هذه الرسالة

إهداء

الحمد لله الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله

إلى نور الهدى وضياء العالمين

نبينا ومعلمنا الأول محمد عليه أتم الصلاة وأفضل التسليم

إلى من حفظتُ ودهما فأشعلا النور في قلبي والدفء في روحي وملاً إحسانهما أيامي

إلى من تعلمتُ منهما علماً وخلقاً لا أجده في الكتب

إلى من يكفيني فخراً انهما ربياني من عهد الصغر

إلى والداي الحبيبين اطال الله في عمركما

إلى من رزقتُ به ليكون عالماً يسكن روحي وسبباً لبهجتها وسعادتها

إلى من فزتُ بالحياة معه ليكون العهد بيننا مودة ورحمة ويكون لي ملاذاً ووطناً

إلى زوجي وحبيبي " حسين "

إلى معاطف الدفء في شتائي وضحكات السمر في صيفي

إلى صانعي ربيع وبهجة أيامي

إلى من لا أخشى مواجهة خريفي بوجودهم فسندي هم وقوتي

إلى أشقائي وشقيقاتي

إلى فراشات حياتي اللاتي حططن على براعم روحي فازهرت

إلى من معهن الحياة بدت أجمل وأرق

إلى صديقتي العزيزات

إلى من أحسست بقربهم طيبة وحنان أمي وأبي

إلى سندي في شدتي ومعنى الفخر والشهامة

إلى أعمامي وأخوالي الأحباء

إلى حاملي مشاعل النور

أساتذتنا الأفاضل

وأخيراً

إلى كلية الاقتصاد

إلى سورية الحبيبة

فهرس المحتويات

1	صفحة الاقرار
2	صفحة إجراء التعديلات
3	شكر وتقدير
4	الإهداء
6	فهرس المحتويات
13	قائمة الجداول
15	قائمة مصطلحات
16	الملخص
17	الإطار العام للدراسة
17	المقدمة
18	مشكلة الدراسة
19	الدراسات السابقة
24	أهمية الدراسة
25	أهداف الدراسة
25	فرضيات الدراسة
26	أنموذج الدراسة

26	منهج الدراسة
26	حدود الدراسة
27	الفصل الأول: المعلومات المحاسبية وأهميتها
28	تمهيد
29	المبحث الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية
29	1-1 مفهوم المعلومات المحاسبية
29	1-1-1 ماهية المعلومات المحاسبية
30	1-1-2 أنواع المعلومات المحاسبية
31	1-1-2-1 أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح
31	1-1-2-2 أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام
32	1-1-2-3 أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها
32	1-1-2-4 أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها
33	1-2 أهمية المعلومات المحاسبية والأطراف المستخدمة لها
33	1-2-1 أهمية المعلومات المحاسبية
36	1-2-2 مستخدمو المعلومات المحاسبية
37	3-1 جودة المعلومات المحاسبية
37	1-3-1 ماهية جودة المعلومات المحاسبية

38	1-3-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
42	1-3-3 مشاكل وحدود الاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
44	1-3-4 معايير جودة المعلومات المحاسبية
45	1-3-5 العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية
47	المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
47	2-1 نظام المعلومات المحاسبية
47	2-1-1 ماهية نظم المعلومات المحاسبية
48	2-1-2 مفهوم نظام المعلومات المحاسبية
49	2-2 أهداف نظام المعلومات المحاسبية
49	2-3 عناصر نظم المعلومات المحاسبية
49	2-3-1 المدخلات
51	2-3-2 المعالجة
51	2-3-3 المخرجات
54	2-4 الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية لكي يقدم معلومات ذات جودة عالية
55	2-5 التقارير والقوائم المالية في نظام المعلومات المحاسبية
55	2-5-1 تعريف التقارير المالية
55	2-5-2 أنواع التقارير المالية

56	4-5-2 الفروض الأساسية لإعداد القوائم المالية
57	5-5-2 أنواع القوائم المالية
58	1-5-5-2 قائمة المركز المالي
58	2-5-5-2 قائمة الدخل
59	3-5-5-2 قائمة التدفقات النقدية
61	4-5-5-2 قائمة حقوق الملكية
61	5-5-5-2 السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى
63	خلاصة الفصل الأول
63	الفصل الثاني: مفهوم التهرب الضريبي
64	تمهيد
65	المبحث الأول: التهرب الضريبي من حيث أشكاله، آثاره. الأسباب المؤدية للتهرب الضريبي، وطرق تقدير حجمه
65	1-1 تعريف التهرب الضريبي
67	2-1 أشكال التهرب الضريبي
67	1-2-1 التهرب المشروع
68	2-2-1 التهرب غير المشروع
69	3-1 آثار التهرب الضريبي
69	1-3-1 الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي

71	1-3-2 الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي
71	1-3-3 الآثار المالية للتهرب الضريبي
72	1-4 أسباب التهرب الضريبي
72	1-4-1 الأسباب المباشرة
73	1-4-2 الأسباب غير المباشرة
75	1-5 طرق تقدير حجم التهرب الضريبي
75	1-5-1 التقدير حسب النسبة الثابتة للاقتطاع
75	1-5-2 التقدير عن طريق قدرة الأداء الضريبية
76	1-5-3 التقدير عن طريق التدقيق الضريبي
77	1-5-4 طريقة الإعفاء الخاصة
77	1-6 طرق مكافحة التهرب الضريبي
77	1-6-1 التدقيق الضريبي
80	1-6-2 العقوبات الغرامية
81	1-7 لعب الضريبي والطاقة الضريبية
82	1-7-1 لعب الضريبي
83	1-7-2 الطاقة الضريبية
84	المبحث الثاني: النظام الضريبي وواقع النظام الضريبي في سورية

84	1-2 مفهوم النظام الضريبي
84	2-2 أركان النظام الضريبي
86	3-2 الهيكلية العامة للنظام الضريبي
87	4-2 النظام الضريبي في سورية
88	1-4-2 واقع النظام الضريبي في سورية
91	2-4-2 وثائق وبيانات ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية
91	1-2-4-2 الوثائق المحاسبية
92	2-2-4-2 الدفاتر المحاسبية
93	3-2-4-2 الدفاتر المنتظمة من الوجهة الضريبية
96	1-3-2-4-2 البيانات التي يلزم مكلفو ضريبة دخل الأرباح الحقيقية تقديمها للدوائر المالية
97	2-3-2-4-2 الوثائق المرافقة للبيان
98	5-2 الإصلاحات الضريبية المطبقة على الإدارة الضريبية في سورية
100	المبحث الثالث: دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي
103	خلاصة الفصل الثاني
104	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
105	المبحث الأول: مجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة
114	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

140	المبحث الثالث: النتائج والتوصيات
144	قائمة المراجع
151	الملاحق
157	الملخص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
106	وصف عينة الدراسة	1
107	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	2
108	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	3
109	يوضح مجموعة الاستبانات وعدد بنودها	4
111	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين كل محور	5
112	معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة	6
112	اختبار التوزيع الاعتدالي لعينة الاستبيان	7
114	المعيار الاحصائي في تصحيح المقياس	8
115	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور موثوقية المعلومات المحاسبية	9
120	معامل ارتباط بيرسون للفرضية الأولى	10
121	نموذج الانحدار الخطي المتعلق بالفرضية الأولى	11
122	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور ملائمة المعلومات المحاسبية	12
126	معامل ارتباط بيرسون للفرضية الثانية	13
126	نموذج الانحدار المتعلق بالفرضية الثانية	14

128	تحليل التباين الأحادي ANOVA(F)	15
129	تحليل التباين الأحادي ANOVA(F)	16
129	المقارنات المتعددة باستخدام LSD	17
131	تحليل التباين الأحادي ANOVA(F)	18
132	المقارنات المتعددة باستخدام LSD	19
133	تحليل التباين الأحادي ANOVA(F)	20
134	تحليل التباين الأحادي ANOVA(F)	21
135	المقارنات المتعددة باستخدام LSD	22
137	تحليل التباين الأحادي ANOVA(F)	23
138	المقارنات المتعددة باستخدام LSD	24

قائمة المصطلحات

Qualitative	الجودة
accounting information	المعلومات المحاسبية
Tax evasion	التهرب الضريبي
Financial Statements	القوائم المالية
The Tax burden	العبء الضريبي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف عما اذا كان هناك دور لجودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، من خلال تأثير هذه المعلومات على النتائج الضريبية النهائية وذلك من خلال احتواء المعلومات المحاسبية على خصائص الجودة الرئيسية المتمثلة بالموثوقية والملائمة للثقة من صحة الإجراءات المحاسبية المتبعة للوصول الربح المحاسبي الذي يشكل الرقم الاولي لحساب الربح الضريبي الذي من خلاله يتم تحديد مقدار الضريبة المستحقة.

لذلك عمل البحث على دراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي من خلال اختبار فرضيتين رئيسيتين تم وضعهما في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، وذلك من خلال استبيان مقسم إلى محورين محور يتعلق بدور موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي ومحور يتعلق بدور ملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي تم توزيعه على موظفي الضرائب ومراقبي الدخل في الدوائر المالية في محافظتي دمشق ودرعا، وتم اختبار الاستبيان من خلال مجموعة من الأساليب الأحصائية. وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها:

1. يوجد دور لموثوقية المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي وخاصة من خلال تقديم بيانات متوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الذي يعطي مؤشراً ايجابيا على مصداقية الوثائق المحاسبية والبيان الضريبي المقدم من المكلف.
2. يوجد دور لملائمة المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي وخاصة أن التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لأنها تصحح الأخطاء وتحقق توقعات مراقب الدخل فيما يتعلق بمقدار ضريبة الدخل.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، الملائمة، الموثوقية، التهرب الضريبي

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعد الضرائب أهم موارد الموازنة العامة للدولة حيث تتيح لها القيام بالمهام المناطة بها، وتتبع أهمية الإيرادات الضريبية من كونها تتمتع بالاستمرار والاستقرار النسبي مقارنة ببقية الموارد المالية للدولة، كما أنها ذات مرونة ومقومات تتيح استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مباشرة وخصوصا إذا كانت شاملة وعادلة ماليا.

وعلى الرغم من أهمية الضرائب في تحقيق أهداف الدولة إلا أن صعوبة وتعقيد القوانين والأنظمة التي تحكم النظام الضريبي وإجراءات تحقيق و تحصيل الضريبة، والشعور بارتفاع عبء الضرائب والرسوم وكذلك الإحساس بعدم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة دفع فئة من المكلفين بالضريبة إلى القيام ببعض الأعمال غير المشروعة بهدف التخلص من الأعباء الضريبية، وهذا الأمر يولد مشكلة ضريبية في غاية الأهمية والخطورة تهدد وتؤدي إلى استنزاف موارد خزينة الدولة وتهدد روح الاقتصاد الوطني وتسمى هذه الظاهرة بظاهرة التهرب الضريبي.

القوانين الضريبية نصت على ضرورة قيام المكلفين بتقديم بيانات محاسبية متعلقة بنتيجة أعمالهم للدوائر المالية التي من خلالها يتم الاعتماد على الربح الضريبي في معرفة مقدار الضريبة المستحقة على المكلف.

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفر مجموعة خصائص أهمها الملائمة التي تساعد مستخدمين المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعد في تعديلها أو تصحيحها، وتتحقق أيضاً من خلال توفر خاصية الموثوقية التي تعني أن المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحيز والتلاعب ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتكشف ما اذا كان هناك دور لجودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب

الضريبي

مشكلة الدراسة Study problem:

تتمثل مشكلة البحث في دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، فقد يؤدي تقديم وثائق محاسبية غير صحيحة مرفقة بالبيان الضريبي الذي يقدمه المكلف للدوائر المالية بغية التهرب من الضريبة من خلال فواتير شراء وهمية أو فواتير بيع غير كاملة أو من خلال رقم غير صحيح للربح المحاسبي في عدم تحديد مقدار الضريبة المالية المستحقة بشكل دقيق وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة التهرب الضريبي التي تؤدي إلى تقليص الإنفاق العام وبالتالي عدم تغطية الحاجات التي تريد الدولة تغطيتها، وأيضاً تتمثل المشكلة بتخلف المكلفين بتقديم البيان الضريبي والوثائق المحاسبية في الوقت المناسب وبالتالي اعتماد مراقب الدخل على التقدير الذاتي.

لذلك يجب معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة لها دور في الحد من التهرب الضريبي لهذا تأتي الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- هل هناك دور لجودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي؟
- 2- هل هناك علاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي؟
- 3- هل هناك علاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي؟

الدراسات السابقة Previous studies :

الدراسات العربية:

1- دراسة (سعد، 2014) بعنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب

الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة ودوائر الضريبة.¹

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الثغرات في نظم المعلومات المحاسبية الألكترونية التي تساعد على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وإبراز التحديات التي على عاتق موظفي الجهاز الضريبي في كشف التهرب الضريبي في الشركات التي تستخدم نظام المعلومات المحاسبية الألكترونية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبانتين حيث تتألف الاستبانة الاولى من 49 فقرة تم توزيعها على الموظفين العاملين في الدوائر الضريبية وتتألف الاستبانة الثانية من 25 فقرة تم توزيعها على مكاتب المحاسبة وكبار المكلفين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يوجد بها ثغرات قد يستخدمها البعض لتنفيذ التهرب الضريبي ، وأن الموظفين في الدوائر الضريبية ليس لديهم الخبرة الكافية في استخدام النظام المحاسبي المحوسب الذي قد يسهم ايجابياً في الحد من التهرب الضريبي.

2- دراسة (الكنعان، 2014) بعنوان: أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية.²

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عناصر الرقابة الداخلية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية وتحديد الخصائص والصفات التي يجب أن تتوفر في المعلومات حتى تكون جيدة.

¹ سعد، علاء، (2014). دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة ودوائر الضريبة. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. كلية التجارة، غزة، فلسطين.

² الكنعان. أمانى. (2014). أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. دمشق. سوريا.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان تم توزيعه على عينة حجمها 121 مفردة من موظفي قسم المحاسبة والتدقيق في الشركات المدرجة في البورصة في سوريا.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن توفير بيئة رقابية فعالة يساعد على انتاج المعلومات متماز بالحياد وتخلو من التحيز ويساعد على انتاج معلومات قادرة على إحداث تغيير فعلي لدى متخذي القرار وإن السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لتحقيق أهدافها تساعد على انتاج معلومات تساعد المستخدم في تأكيد توقعاته أو تعديلها وتساعد على انتاج معلومات قابلة للمقارنة من سنة إلى أخرى.

3- دراسة (الدالي، 2015) بعنوان " دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي"³

هدف هذا البحث إلى دراسة دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي في سورية من خلال بيان أثر إجراءات التدقيق الضريبي في اكتشاف ظاهرة التهرب الضريبي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمد على القيام بدراسة ميدانية تتمثل بتوزيع استبانة ومقابلات شخصية مع الموظفين الماليين في دائرة الأرباح الحقيقية وقسم الاستعلام الضريبي مستعرضاً بذلك الأجهزة القائمة على التدقيق الضريبي وأهم الطرائق والإجراءات المستخدمة لها، وبيان دورها في اكتشاف التهرب الضريبي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ايجاد نظام تدقيق ضريبي فعال لمكافحة التهرب الضريبي والتحايل في الحسابات لا يكمن فقط في الوسائل العقابية المنصوص عليها في القوانين الضريبية أو قواعد المعايير المهنية الصادرة عن المؤسسات المهنية في الخارج وإنما في حسن استخدام الإدارة الضريبية لمواردها المتاحة وخاصة مواردها البشرية وتعاونها بشكل علمي ومدرّس مع المؤسسات المهنية العاملة في ميادين المحاسبة وتدقيق الحسابات سواء كانت على الصعيد العلمي والأكاديمي.

³ الدالي، سليمان. (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 37. العدد 1. اللاذقية. سوريا.

4- دراسة (بكاري، 2015) بعنوان: مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.⁴

هدفت الدراسة إلى دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للتعرف على جودتها وكفاءتها للوفاء باحتياجات الإدارة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان تم توزيعه على العاملين في مجال المحاسبة والإدارين بالمؤسسات الاقتصادية والأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والمحاسبين المعتمدين ومدققو الحسابات. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها يجب على المحاسبين أن يكون لديهم معرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية والقدرة على إعداد قوائم مالية تمتاز بالمصداقية والدقة، بالإضافة إلى أن مصداقية المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرارات.

5- دراسة (الغربي، 2015) بعنوان: أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

في البنوك التجارية.⁵

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية وإظهار مدى التزام البنوك بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية. تم استخدام استبيان لعينة من المديرين والمحاسبين وعمال البنوك التجارية وحللت الإجابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ان التقارير المالية الأساسية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة لطلب المعلومات من قبل مختلف الأطراف المعتمد عليها في اتخاذ القرارات، الأمر الذي أوجب ضرورة اعداد تقارير مالية اضافية إلى جانب التقارير المالية الأساسية.

⁴ بكاري. هاجر. (2015). مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.

⁵ الغربي. سماح. (2015). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد بوضياف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.

6- دراسة (بوحلوفة، قنطور، 2019) بعنوان: أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي.⁶

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الوعي الضريبي وبيان مدى دوره من الحد من التهرب الضريبي ومعرفة مستوى الوعي الضريبي للمكلفين.

وتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استبيان تم توزيعه على المحاسبين والمكلفين بالضريبة، وتتألف الاستبانة من محورين محور يتعلق بدراسة قياس درجة الوعي الضريبي والمحور الثاني يتعلق بالحد من التهرب الضريبي.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الإدارة الضريبية لا تسعى إلى الاهتمام بالمكلف بحيث يجب مراعاة أحوال المكلفين وظروفهم من أجل التخفيض من التهرب الضريبي، وأنه كلما ارتفع الوعي الضريبي كلما زاد الالتزام الضريبي من قبل المكلفين.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Ferdy, Geert and Suzanne, 2009) بعنوان:

Quality Of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics.⁷

جودة التقارير المالية: قياس الخصائص النوعية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة القوائم المالية من خلال دراسة التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن للمعايير أن تؤثر على قرار فائدة المعلومات في إعداد القوائم المالية، للإجابة على هذا التساؤل اعتمد الباحثون على أداة شاملة لقياس جودة القوائم المالية استناداً إلى

⁶ بوحلوفة، قنطور، نعمة. (2019). أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد الصديق بن يحيى. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.

⁷ Beest. Ferdy and al. (2009). Quality Of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics. Nice working paper 09-108. Institute for Management Research. Radboud University Nijmegen.

الخصائص النوعية التي تطرق إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). تم في الدراسة التطبيقية الاعتماد على التقارير المالية الخاصة بسنة 2007-2008-2009 لـ 231 مؤسسة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة، المملكة المتحدة والبورصة الهولندية من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق التقارير المالية الدولية (IFRS) ووفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (US GAAP).

لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبيان يضم 21 سؤال مقسمة على خمسة خصائص نوعية (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الوقتية) وتوصل الباحثون إلى أنه هناك درجة عالية من حيث تحقق الخصائص النوعية سابقة الذكر مع وجود بعض القيود المتعلقة بالصدق والثبات، كما توصل البحث إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير (IFRS) أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) أكثر تمثيل للواقع من القوائم المالية المعدة وفق (IFRS)، وفي الأخير قدم الباحثون جدول يلخص نماذج قياس جودة القوائم المالية (نماذج الاستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة بالقوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية).

دراسة (Palea, 2013) بعنوان:

IAS/IFRS And Financial Reporting Quality: Lesson From The European experience.⁸

معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS وجودة القوائم المالية: دروس من التجربة الأوروبية.

ناقشت هذه الدراسة أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS في أوروبا على جودة القوائم المالية، حيث بينت الدراسة أن اللائحة الأوروبية 1606/2002 حددت هدفاً فعالاً يتمثل في تحسين نوعية التقارير

⁸ Palea. Vera. IAS/IFRS And Financial Reporting Quality: Lesson From The European experience. Department of Economics and Statistics” Cognetti de Martiis”. Lungo Dora Siena100A. Torino.Italy.

المالية، وأن الهدف الأساسي من اعتماد معايير التقارير المالية (IFRS) في الاتحاد الأوروبي هو ضمان مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية والتي تؤدي بدورها إلى كفاءة وفعالية السوق المالي.

اعتمدت هذه الدراسة على استعراض الدراسات التجريبية التي بينت أن اعتماد معايير التقارير الدولية يحسن من جودة القوائم المالية.

وتوصل الباحث أنه يمكن تحديد جودة القوائم المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية (القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم)، كما أشار الباحث إلى وجود طرق أخرى يمكن من خلالها قياس موثوقية جودة المعلومات المحاسبية من بينها جودة المحاسبة التي تركز على إدارة الأرباح أو طريقة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

ما يميز الدراسة عن الدراسة السابقة:

أنها ركزت على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل مكلفي الضريبة للدوائر المالية وما اذا كان لها دور في الحد من التهرب الضريبي من خلال قدرتها على التأثير بتحديد مقدار الضريبة المستحقة بشكل صحيح.

أهمية الدراسة Importance of study :

- تتبع أهمية البحث من أهمية المشكلة التي يتناولها والأهداف التي يسعى لتحقيقها، حيث أصبحت مسألة الحد من التهرب الضريبي من الضروريات الملحة التي يتطلبها الواقع الذي نعيشه كونه يؤثر على الاقتصاد ككل.
- توفير خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية قد يسهم في زيادة الثقة في هذه المعلومات وبالتالي الاعتماد عليها في تقدير الضريبة المستحقة.
- قلة الدراسات المتعلقة بموضوع جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المكلفين بدفع الضريبة.

أهداف الدراسة Objectives of study:

يهدف موضوع الدراسة إلى:

1- معرفة دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي من خلال توافر الخصائص النوعية الرئيسية للجودة (الموثوقية، الملاءمة) في المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل مكلفي دفع الضريبة للدوائر المالية.

2- تنمية الوعي بأهمية مراعاة جودة المعلومات المحاسبية.

3- استخلاص نتائج الدراسة وتقديم التوصيات المناسبة للحد من التهرب الضريبي والارتقاء بدور جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للإدارة الضريبية.

فرضيات الدراسة Study hypotheses:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور لجودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

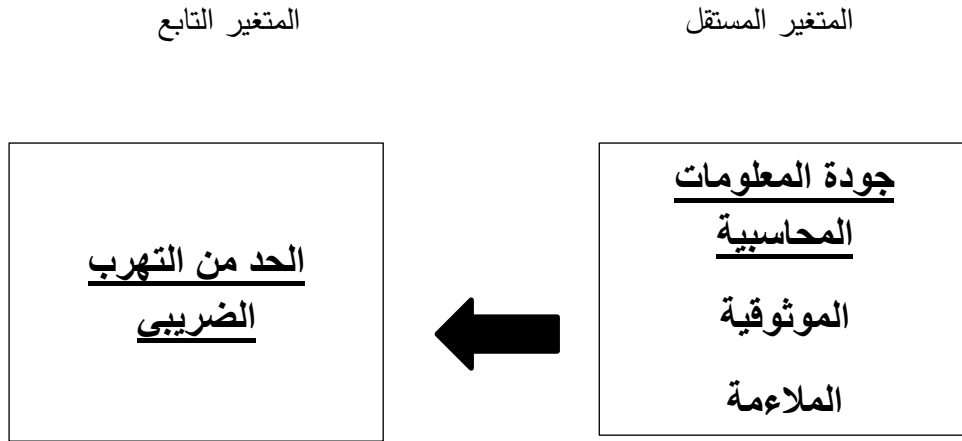
يتفرع عنها :

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين موثوقية المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي.

الفرضية الفرعية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي.

الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور جودة المعلومات المحاسبية في مكافحة التهرب الضريبي والذي يعزى للصفات الشخصية لأفراد العينة(سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

أنموذج الدراسة study model:



منهج الدراسة Study Approach:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الاطلاع على الأدبيات والأبحاث والدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع وذلك بهدف تكوين الإطار النظري للدراسة، وتكوين الأساس الفكري والنظري عن الموضوع قيد الدراسة وستُجرى الدراسة الميدانية من خلال استبيان سيتم توزيعه على عينة الدراسة، وستُختبر الفرضيات عن طريق البرنامج الإحصائي Spss.

حدود الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بدراسة خصائص جودة المعلومات المحاسبية الأساسية فقط وهي (الملائمة والموثوقية).

الفصل الأول: المعلومات المحاسبية وأهميتها

المبحث الأول: أهمية المعلومات المحاسبية والخصائص الرئيسية لجودة

المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة المعلومات

المحاسبية

تمهيد

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في كل من الوظيفة المحاسبية والبيئة المحيطة بها وذلك نتيجة التزايد على طلب المعلومات سواء من حيث الكم أو الكيف بما يتماشى مع نمو المنشآت واستجابت لهذه التطورات وتفاعلت معها على أساس أن النظام المحاسبي يعد من أهم المصادر للحصول على المعلومات الكمية التي تساعد على معرفة نتائج النشاط للمنشأة خلال فترة معينة وتوضح المركز المالي في تاريخ معين.

وبالتالي تعد المعلومات المحاسبية المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، لأن البيانات التي يجمعها ويخرجها في شكل معلومات في القوائم المالية تدل على أهمية الأرقام التي تحتويها تلك القوائم باعتبارها الإبلاغ المالي لجميع الأحداث والمعلومات المالية التي تمت خلال فترة معينة، وتعتبر ذات قيمة هامة لمن يركز عليها في اتخاذ قراراته، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية بهدف الإفصاح عنها وتقديمها للجهة المستفيدة سواء كانت داخلية أو خارجية.

وباعتبار أن الدوائر المالية تلجأ إلى المعلومات المحاسبية للتأكد من الربح المحاسبي الذي على أساسه يتم حساب الربح الضريبي وتحديد مقدار الضريبة المستحقة، وتحديد الوعاء الضريبي خُصص هذا الفصل لدراسة مفهوم المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها كما سنتطرق إلى النظام المحاسبي ودوره في إنتاج المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: أهمية المعلومات المحاسبية والخصائص الرئيسية لجودة

المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين من خلال تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات ، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال التقارير والقوائم المالية، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومات المحاسبية والأطراف المستخدمة لها وكذلك جودة المعلومات المحاسبية.

1-1 مفهوم المعلومات المحاسبية:

1-1-1 ماهية المعلومات المحاسبية:

المعلومات المحاسبية هي "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تُعالج ويُقر عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.⁹

ولقد عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أنها " معطيات عددية مرتبطة بظاهرة اقتصادية حدثت في الماضي، الحاضر أو المستقبل لكيان ما من خلال ملاحظة معينة وفقا لقواعد معينة.¹⁰

⁹ عمر . محمد. (2015). دور القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية. مذكرة لاستكمال درجة الماجستير في التدقيق المحاسبي. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. الجزائر. ص: 11.

¹⁰. Lambert, R. Leuz, C, & Verrecchia, R(2007). Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital, Journal of Accounting Research. P12.

وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

وترى الباحثة أنه يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها تلك المعلومات المتضمنة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بنظمه الفرعية المختلفة، أي تلك المقرر عنها في القوائم والتقارير المالية، وترتبط المعلومات المحاسبية ببعض المفاهيم المرتبطة منها:

البيانات: هي "مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها.

المعلومات: بالرغم من شيوع استخدام مصطلح المعلومات إلا أنه يوجد اختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لها وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات فمثلا يعرفها ديمسكي على أنها "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار"، كما عرفت "أنها المعرفة المفيدة المكتسبة من البيانات المستلمة وبناء عليه فهي تعتمد على الشخص الذي يستلم البيانات والقرارات التي سيتخذها.¹¹

1-1-2 أنواع المعلومات المحاسبية:

تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وذلك تبعاً لمعايير مختلفة منها¹²:

¹¹ بزقاري، حياة. (2011). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل درجة

الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. ص: 15.

¹² شيبير. أحمد. (2006). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على المنشأة المساهمة العامة في فلسطين.

الجامعة الإسلامية. غزة، 2006. ص: 42.

1-1-2-1 أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح:

- معلومات محاسبية إجبارية: هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها من طرف المنشأة وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإلزامية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.
- معلومات محاسبية اختيارية: هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، والتقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.

1-1-2-2 أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام:

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى:

- **معلومات مالية:** وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة الاقتصادية ، لتحديد وقياس نتيجة أعمال المنشأة) من ربح أو خسارة (عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.
- ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المنشأة والجهات الخارجية المختلفة . فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تحدث عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدماً .ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.

- **معلومات عن التخطيط والرقابة :** وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، وتوضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات في الوقت المناسب ، فضلاً عن استخدامها في أغراض

الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبياً، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المنشأة.

1-1-2-3 أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها

معلومات تاريخية: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل... الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (أغراض ضريبية وغيرها).

معلومات حالية: وهي معلومات تُعد لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

1. تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
 2. تُقدم بصورة دورية منتظمة.
 3. تُقدم بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
 4. ذات طابع تحليلي يقارن الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.
- معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية تُعد لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معياراً أساسياً للحكم على الأداء
- في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

1-1-2-4 أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها:

معلومات داخلية: هي معلومات يُحصل عليها من داخل المنشأة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية وغيرها.

معلومات خارجية: هي معلومات يُحصل عليها من أطراف خارجية، تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

1-2 أهمية المعلومات المحاسبية والأطراف المستخدمة لها:

1-2-1 أهمية المعلومات المحاسبية:

عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم، ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل (عصر المعلومات، ثورة المعلومات، الذكاء الاصطناعي)، حيث إن الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة والهياكل الشبكية، ولقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية. ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقاً لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة/التكلفة) ويُعد النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية كما أن صنع القرار الجيد يعتمد علي معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، وتساعد المعلومات الكاملة في صنع قرار جيد وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة - الشمول - الكمية) والوقت والتكلفة ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذه، وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها¹³، وقد ازدادت أهمية المعلومات في الوقت الحاضر لوجود عوامل عديدة أهمها:¹⁴

1- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية، إن ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات

بصورة مستمرة.

¹³ شيبير (2006). مرجع سبق ذكره. ص: 35.

¹⁴ الشيخ. عبد الرزاق. (2012). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم. دراسة تطبيقية على المنشأة المساهمة العامة في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. ص: 36.

2- ازدياد قنوات الاتصال في الوحدة الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة راسية

وأفقية وتبادلها معاً.

3- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصوراً بتعظيم الربحية بل تعددت أهدافها الأمر

الذي يؤدي إلى توفير معلومات تحقق الأهداف المختلفة.

4- التأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر بها ، وقد ازدادت العلاقة

نتيجة كثرة المتغيرات التي تحدث بالبيئة، وينبغي على إدارة المنشأة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغيراتها،

لتنتمكن من اتخاذ الخطوات الإدارية الضرورية لملاءمة عملياتها ونظامها لتنماشى مع تلك التغيرات، وهذا يتطلب قدراً

كبيراً من المعلومات.

وانطلاقاً من أهمية المعلومات المحاسبية بذلت جهود كبيرة من جهات متعددة والمؤسسات الأكاديمية والمهنية

لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر فائدة للمستخدم تبرز أهم هذه الجهود فيما يلي:

أولاً: تقرير لجنة ترويلود:¹⁵

لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA سنة 1973 حيث

أصدرت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف للقوائم المالية وهذا من خلال بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 1 نذكر

منها:

1. ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرها من المعلومات المحاسبية

للمستخدمين للتنبؤ بالمقبوضات النقدية المستقبلية من الأرباح والفوائد والعائدات من البيع أو استحقاق السندات أو

القروض من حيث المبالغ ونسبة التأكد.

¹⁵ Rebert M.truelbood.dojectives of financial reporting statement of financial accounting concepts

<http://www.wkn.edu/jack.hall//seacl.html>.

2. ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة عن الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات وحقوق الملكية وهذا يساعد على تحديد نقاط القوة المالية للشركة والضعف وتقييم السيولة والأداء.
3. ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة حول السيولة والملاءمة المالية وتدفقات الأموال وأي معلومات حول كيفية تحصيل وإنفاق النقد والسداد وتوزيع الأرباح النقدية.
4. ينبغي أن تتضمن القوائم تفسيرات وتأويلات لمساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة.
5. ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات حول كيفية إدارة المنشأة وتوزيع المسؤوليات لاستخدام المعلومات المحاسبية لصالح المنشأة.

ثانياً: تقرير الأهداف لهيئة معايير المحاسبة المالية الصادر عن FASB سنة 1980 حول أهداف التقارير

المالية وهي:¹⁶

1. توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم في مجال تقديم الخدمات التي تقدمها الوحدة وتحديد مدى قدرتها على الإستثمار.
2. توفير المعلومات بين الموارد الاقتصادية المتاحة عن الالتزامات القائمة على هذه الموارد وعن صافي الموارد القائمة لدى الوحدة.
3. توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على مصادر الحصول على الأصول وغيرها وكذلك أوجه استخدامها.
4. توفير المعلومات التي تتعلق بإيضاحات أو ملاحظات ترى إدارة الوحدة أنها تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

¹⁶ العابدي. دلال. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. ص: 59.

1-2-2 مستخدمو المعلومات المحاسبية:

• المستثمرون الحاليون والمحتملون:

وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي تُتخذ، حيث تتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر

في:

1. اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة.
2. تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية.
3. تقييم كفاءة إدارة الشركة، وسيولتها ومستقبلها ومقارنة أسهمها مع أسهم باقي الشركات.

• المقرضون:

يمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمنشأة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمنشأة، ونسب المديونية، كذلك قدرة المنشأة على دفع أقساط القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

• الموردون والدائنون:

تعتبر هذه الفئة مصدر التمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المنشأة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، والنسب المتعلقة بمعدلات دوران المخزون للتأكد من استمرارية المنشأة وكفاءتها وربحيته¹⁷.

• إدارة المنشأة:

تهتم الإدارة بالحصول على المعلومات في المجالات التالية:

¹⁷ بن يحيى. ناجي. (2013). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. الجزائر. ص: 79.

1. تقييم السياسات الإدارية والتمويلية للإدارات المختلفة ومدى مساهمتها في تحقيق الهدف الأساسي للمنشأة.

2. معرفة مدى قوة المركز المالي للمنشأة.

3. المساعدة في تقييم المشاريع الإستثمارية.¹⁸

• الجهات الحكومية:

تُعد المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة تحتاج إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام المنشأة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.¹⁹

3-1 جودة المعلومات المحاسبية:

1-3-1 ماهية جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بمفهوم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة التي تجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منها، حيث يعتبر مفهوم الجودة المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المراجع العلمية وذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية، وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم.

¹⁸ الكنعان. أماني. (2014). أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات.

جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. دمشق. سوريا. ص: 68.

¹⁹ بن يحيى. ناجي. (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 79.

جودة المعلومات المحاسبية " :تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها²⁰.

ولذلك فالمعلومات المحاسبية النابعة عن النظام المحاسبي، وكما هو معروف يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لحاجة كل منهم.

وما يلاحظ عن خصائص المعلومات المحاسبية هو أنه لا يوجد اتفاق بين مختلف الهيئات المحاسبية المعروفة عالمياً بشأن الخصائص النوعية المطلوبة في المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات إذ أن هذه الخصائص تختلف من هيئة إلى أخرى. ونفس الملاحظة تنطبق على مختلف الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع.

1-3-2 الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية Fundamental Qualitative

21: Characteristics

أولاً: الخصائص الرئيسية:

أ-الملاءمة Relevance:

4. حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

²⁰ أحمد. إبراهيم . (2005). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة ببها. العدد الأول. مصر. ص: 26.

²¹ حميدات. جمعة. (2014). خبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. عمان. الاردن. ص: 10-13.

5. وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية Predictive Value أو القيمة التأكيدية Confirmatory Value أو كلاهما. ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدا أو تغييرها).
6. من المعلوم أن هناك تداخل بين الدور التنبؤي والتأكيدي، فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل. فمثلاً معلومات حول قيمة الإيرادات للفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترات القادمة، كما أنه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة مما يفيد مستخدمي المعلومات من تصحيح أه تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي تم استخدامها في الفترات السابقة، ويهتم مستخدمو المعلومات بالتنبؤ للكثير من البنود منها على سبيل المثال التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح، وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية وغيرها.
7. وترتبط ملائمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناءً على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.
8. وتعتبر المعلومات مادية (ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر في القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محددة للأهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

ب- التمثيل الصادق (Faithful Representation) :

9. حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها. أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة Complete ومحيدة Neutral وخالية من الأخطاء Free from Error ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن.
10. وتعني خاصية كاملة أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتحليلية.
11. تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز، على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أصحاب المنشأة وتحيزاً لهم، وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.
12. أما خاصية الخلو من الأخطاء يقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الإقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.
13. إن خاصية التمثيل الصادق بذاتها، ليس بالضرورة أن تنتج معلومات ملائمة. فمثلاً قد تستلم المنشأة أصل غير متداول من خلال منحة حكومية، فإذا تم إثبات ذلك الأصل المستلم بدون قيمة أو قيمة رمزية فإن تلك القيمة تعبر بصدق عن التكلفة لكنها غير ملائمة للتعبير عن قيمة الأصل المستلم.

2 - الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات Enhancing

Qualitative Characteristics وتشمل:

أ- القابلية للمقارنة Comparability :

14. يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة.

15. وتتقضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى، أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.

16. كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي وكما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

ب- القابلية للتحقق Verifiability:

17. وتعني درجة الإتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضاً.

18. قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة. فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية. أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الإحتساب. ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون آخر المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة.

ج- التوقيت المناسب Timeliness:

19. تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار. وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلاً يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

د - القابلية للفهم Understandability :

تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

20. ويتطلب الإطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية إلى أكبر حد ممكن، ولكن توفر هذه الخصائص بشكل فردي أو جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق.

3-3-1 مشاكل وحدود الاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يوجد العديد من القيود على الخصائص النوعية للمعلومات ويمكن توضيحها فيما يلي:²²

أولاً: احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية:

²² الكنعان. أمانى. (2014). مرجع سبق ذكره. ص: 86.

قد لا يكون هناك توافق بين ملاءمة المعلومات المحاسبية ودرجة تمثيلها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو يقبل بها إذا كانت ملائمة ولكنها غير ممثلة بصدق، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً وتمثيلاً للواقع.

ثانياً: احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية للمعلومات المحاسبية:

هناك عدد من الحالات التي قد يحدث فيها تعارض بين الخصائص النوعية الفرعية للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

1. التعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومات في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.
2. ليست كل المعلومات الملائمة والممثلة بصدق معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر.
3. قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباط وثيق بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر مهمة وليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها.
4. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وتتمثل بصدق، إلا أن مستخدميها يواجهون صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يملكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة مما يجعل هذه المهمة صعبة بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير.
5. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بمنشأة معينة مع منشآت مشابهة أو منافسة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية والزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المنشآت بسياسة التماثل أو الاتساق .

1-3-4 معايير جودة المعلومات المحاسبية:

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية نتيجة لاختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:²³

1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما ازدادت دقة المعلومات ازدادت جودتها وازادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية. وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تتطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من النيقن وعدم التأكد، لذا فإنه غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الأشكال

التالية:

أولاً: المنفعة الشكلية:

وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كانت قيمة المعلومات عالية.

ثانياً: المنفعة الزمنية:

²³ بن يحي (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 57-58.

وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ثالثاً: المنفعة التقييمية والتصحيحية

وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

3. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

4. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية، أو كمدخلات لنماذج الاختيار من بين بدائل القرارات الإدارية.

1-3-5 العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية:

تتأثر جودة التقارير المالية وما تحتويه بجملة من العوامل أهمها:²⁴

أولاً: العوامل المتعلقة بالمعلومات:

²⁴ العابدي. (2016). مرجع سبق ذكره. ص: 70-71.

من العوامل المتعلقة المعلومات في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال ومعالجة المعلومات

وعرضها و الإنتشار الواسع للانترنت اللذان لهما الأثر الكبير في زيادة فائدة المعلومات المحاسبية كما يلي:

- الانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.

- زيادة كمية المعلومات الملبية للاحتياجات الخاصة بالمنشأة.

- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين في الوقت نفسه.

ثانياً: تقرير مدقق الحسابات:

يعد تقرير مدقق الحسابات للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة في

المعلومات الواردة لها والتحقق في أن إعداد وعرض القوائم المالية قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة.

المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة المعلومات

المحاسبية

لقد صاحب التقدم الهائل والمتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التطور الملحوظ في كثير من الحالات، لاسيما حركة المعلومات لتتجاوز بذلك كل الحواجز خاصة الجغرافية منها. حيث أصبحت الاقصاديات المتطورة صناعيا تتبنى وتعتمد على هذا التطور الهائل، حتى غدا هذا الاعتماد عنوانا لارتباط وثيق بين الجودة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يعد من أبرز سمات الجودة.

ويُعد ظهور نظام المعلومات من أهم التطورات الحاصلة، الذي عمل على إعادة هيكلة وتنظيم المعلومات التي تنسب إلى القائمة العلمية. ويُعد نظام المعلومات مجموعة من الأجزاء تؤثر وتتأثر ببعضها البعض أي وجود علاقة تبادلية تربط فيما بينها، ومن الضروري أن تتميز بيئة نظام المعلومات بالتعاون والعمل الجاد بين مكوناته. ومن أبرز الأنظمة المعلوماتية التي تعتمد عليها المنشأة في إدارة أعمالها نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص في مجمل العمليات المحاسبية التي تجري حسب القواعد ومعالجتها للوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة و فائدة.

2-1 نظام المعلومات المحاسبية:

2-1-1 ماهية نظم المعلومات:

إن مفهوم نظام المعلومات يتكون من مجموعة متنوعة من المفاهيم العلمية، التي تشكل عنوانا واحدا وتوفر احتياجات المستفيدين من المعلومات لتساعدهم في القيام بأعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

يعرف النظام: على أنه مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها بسلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف²⁵.

يعرف نظام المعلومات: هو عبارة عن مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر وتعمل متحدة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف والقيود البيئية المحيطة.

وأيضاً يعرف على أنه: عبارة عن بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبياً وإنتاج المعلومات المحاسبية لمن يحتاجها لصناعة القرارات.²⁶

2-1-2 مفهوم نظام المعلومات المحاسبية:

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم نظام المعلومات المحاسبية و منها:

"نظام المعلومات المحاسبي هو مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات للملاءمة لاتخاذ القرار".²⁷

²⁵ الشيخ. (2012). مرجع سبق ذكره. ص: 17.

²⁶ غراب. حنان. (2018). دور نظم المعلومات في مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر. ص: 11.

²⁷ ربيعي. أمينة. (2018). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل عملية اتخاذ القرارات في المنشأة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة البويرة. الجزائر. ص: 36.

وأيضاً يعرف بأنه الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات الإدارية داخل المنشأة في مجال الأعمال، إذ يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل المنشأة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المنشأة.²⁸

2-2 أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

1. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشتمل على البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الأعمال الروتينية الدورية
2. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشتمل على البيانات اللازمة لإتخاذ القرارات غير الروتينية وإعداد الخطط والسياسات الهامة للمشروع.
3. إعداد التقارير المطلوبة إلى الجهات الخارجية وخاصة ملاك المشروع والمستثمرين فيه.²⁹

3-2 عناصر نظام المعلومات المحاسبية:

يعد نظام المعلومات المحاسبية أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات حيث يتكون من عدة عناصر تتمثل

في:

- المدخلات.
- المعالجة.
- المخرجات.

²⁸ مفتاحي. محمد. (2012). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المنشأة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. الجزائر. ص: 58.

²⁹ شيبير (2006). مرجع سبق ذكره. ص: 26.

2-3-1 المدخلات: 30

تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تخص الوحدة الاقتصادية بمثابة مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي فمثلاً تُعد عملية شراء أو بيع بضاعة أو تحصيل إيراد أو أجور أو غيرها من الأحداث المالية بمثابة أحداث اقتصادية تولد بيانات كمدخلات لنظام المعلومات المحاسبية.

هناك مجموعة من الإرشادات العامة التي تساعد على وضع تصميم جيد للمستندات، وهذه الإرشادات مسندة من خبراء وأشخاص لهم باع طويل في تصميم أشكال المستندات، وهي كالتالي:

- فراغات بين الأسطر بحيث يجب أن تكون الفراغات بين الأسطر تتوافق مع الفراغات المتعارف عليها لآلة كاتبة قياسية أو الطباعة القياسية.
- اللون: قد تكون المستندات متعددة الألوان مكلفة إلا أنها تساعد في لفت انتباه المستخدم على الحقول الهامة في المستند ليركز عليها، فبعض تركيبات الألوان تصرف انتباه الموظف عن الحقول الهامة وتخفض الإنتاجية.
- نسخ المستند: عادة ما ترسل نسخ متعددة من المستندات إلى أماكن مختلفة لغايات مختلفة.
- تسلسل حقول المستند: يجب أن تظهر الحقول التي تتضمنها صياغة أو شكل المستند بشكل طبيعي للأشخاص الذين يملؤون هذه الحقول، كذلك يجب أن يتضمن المستند الحقول التالية:
- وجود مكان مناسب لتسجيل إجمالي المبالغ النقدية أو أي رقم إجمالي آخر.
- التكاليف: يمكن تخفيض تكاليف إعداد واستخدام المستندات الأصلية بإحدى الطرق التالية:
- الرقابة على أشكال المستندات: تأكد من مدى مطابقة نماذج المستندات المصممة المستخدمة مع المعايير الموضوعية.

³⁰ ربيعي (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 25.

- النسخ المتعددة.
- استغلال حجم الورق بالشكل الأمثل.
- الطباعة الداخلية.
- أنظمة حفظ المستندات.

2-3-2 المعالجة:

تتضمن عملية المعالجة مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة ونافعة وتتكون عملية المعالجة في النظام المحاسبي من التحليل والتسجيل والتبويب وتلخيص العمليات.

1. التحليل ويقصد بعملية التحليل التعرف على طرفي العملية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية أي الطرف الدائن والطرف المدين.

2. التسجيل يعد الخطوة التالية في العملية حيث تُثبت العمليات التي حُلَّت.

3. التبويب وهي عملية تجميع الأحداث التي تشترك في التأثير على الموارد الاقتصادية.

4. التلخيص وينجز بإعداد ميزان المراجعة إذ تلخص مجاميع هذه الأرصدة ويُعد ميزان المراجعة لتحقيق

الأهداف التالية:

- التحقق من المراجعة الحسابية التلقائية لمجاميع الأرصدة أو الحسابات.
- المساعدة في اكتشاف الأخطاء التي تؤدي إلى عدم تحقق خاصية التوازن التلقائي.³¹

3-3-2 المخرجات:³²

³¹ شيبير (2006). مرجع سبق ذكره. ص: 60.

³² ربيعي (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 26.

مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بشقيه المالي والإداري يمكن تصنيفها إلى نوعين مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية.

النوع الأول: يتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للمؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية. ومن أمثلتها فواتير البيع، إيصالات الاستلام، إيصالات صرف وإيداع نقدية، شيكات المدفوعات، إيصالات الإدخالات وكذا إيصالات الإخراجات من السلع أو المواد أو المنتجات ... الخ . تعد البيانات التي يتضمنها هذا النوع من المخرجات بمثابة المدخلات الرئيسية للعمليات التشغيلية اليومية في نظام المعلومات المحاسبي لإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية.

النوع الثاني: يتمثل في مخرجات المعلومات العكسية التي تقدم في شكل تقارير تُصنف إلى ثلاث فئات:

وهي التقارير التشغيلية، و التقارير التخطيطية، والتقارير الرقابية.

1- التقارير التشغيلية: هذه التقارير تعكس أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل

المنشأة الاقتصادية. وتنقسم هذه التقارير بدورها إلى نوعين:

1. تقارير وصفية: تصف حالة وظروف نشاط أو تشغيل معين داخل الوحدة في نقطة زمنية معينة .إن

هذه التقارير تحتوي على معلومات تعبر عن الواقع فقط وقت إعدادها .وتصبح هذه المعلومات تاريخية

ومحدودة في منفعتها نظرا لاستمرار عمليات المنشأة وتغير الظروف والأوضاع فيها من فترة إلى

أخرى .ومن أمثلتها الميزانية، التقارير عن المخزونات ... الخ.

2. تقارير النشاط: هي تقارير تلخص وتعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة

لعمليات التشغيل خلال فترة معينة مثل قائمة الدخل، وتقرير الوارد والمصروف من المخزون، والتقارير

الدورية عن المبيعات، وكشوف مرتبات وأجور العاملين، و قوائم التدفقات النقدية، وملخصات أحجام

وتكاليف الإنتاج،... الخ .فعلى سبيل المثال تلخص قائمة الدخل لمؤسسة معينة إيرادات ومصروفات

هذه المنشأة بغرض تحديد نتيجة الأعمال.

2- **التقارير التخطيطية**: تتمثل أساسا في الموازنات كالموازنة النقدية، وموازنة المشتريات، و موازنة الإنتاج،

وموازنة المبيعات وغيرها. وتعتمد القرارات التخطيطية اعتمادا كبيرا إن لم يكن كليا على هذه الموازنات

وغيرها من التقارير التخطيطية الأخرى. فيمكن أن يؤدي التنبؤ بالمبيعات إلى قرار بالتغيير في الأسعار

أو الدخول في أسواق جديدة أو زيادة ميزانية الإعلان. كما يمكن أن تؤدي الموازنات الخاصة بالإنتاج

والعمالة إلى قرارات خاصة بشراء أصول جديدة أو تعيين عمالة جديدة أو إعادة جدولة الإنتاج .

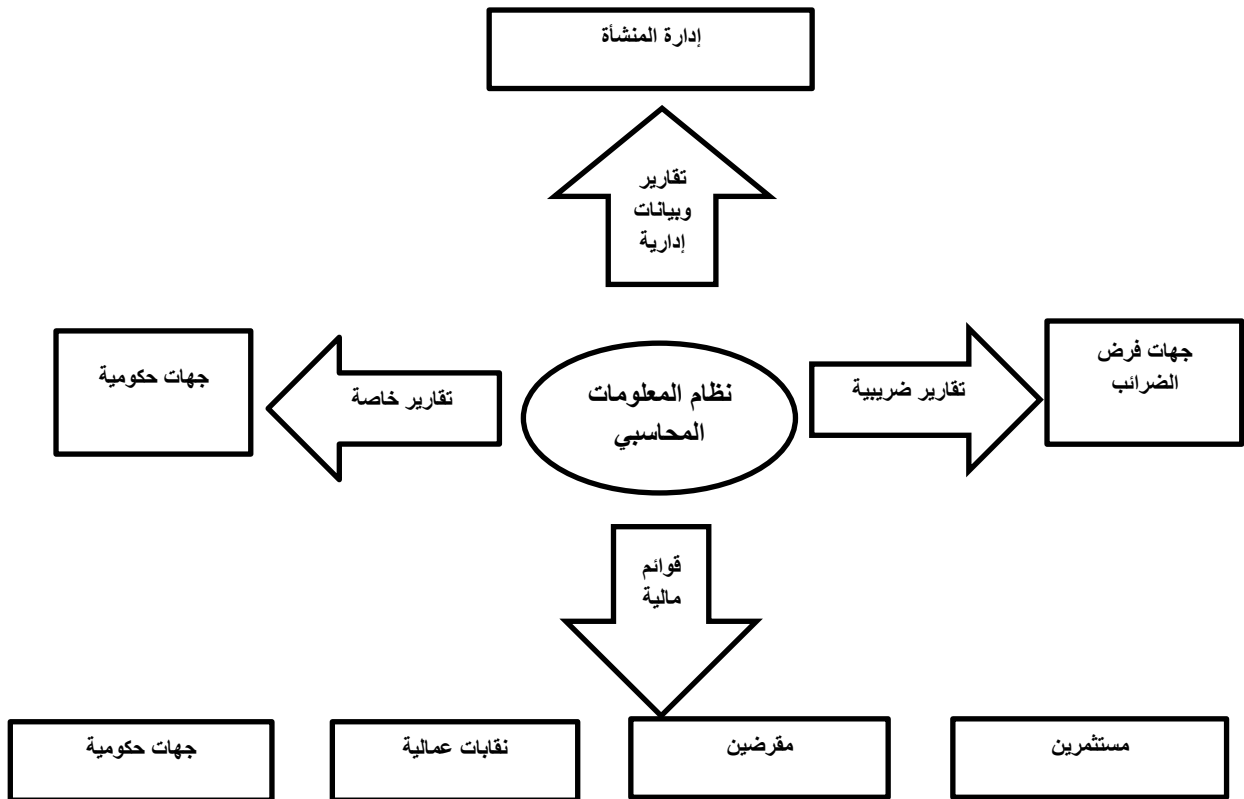
3- **التقارير الرقابية**: هي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط

لها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدما وتحديد أي الاختلافات إن وجدت

وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها، ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية

في مراكز التكاليف المختلفة.

شكل رقم (1) التقارير المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي



المصدر (شيرر (2006) ، ص 29).

2-4 الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية لكي يقدم

معلومات ذات جودة عالية:

يشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المنشأة بصورة تمكن من تحقيق الأهداف، ويتيح النظام التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المنشأة ولكي يكون أكثر فعالية يجب أن يكون:³³

1. مرتبطا بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة حيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية التي تقيّد في تحقيق الأهداف.
2. مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات كافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط المعدة سابقا وعرضها في تقارير واضحة.
3. يوفر قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشأة وإجراء مواءمة بين نظام المعلومات والبيئة المحيطة حتى تُوفّر المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات.
4. يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة لها، هذا نتيجة لوجود البيانات المحفوظة إلى حين الحاجة إليها.

³³ بزقاري، حياة. (2011). مرجع سبق ذكره. ص: 56.

2-5 التقارير والقوائم المالية في نظام المعلومات المحاسبية:

يقوم نظام المعلومات المحاسبية في نهاية كل فترة زمنية معينة بإعداد مجموعة من التقارير موجهة لخدمة العديد من المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تعد وسيلة الاتصال بين معدي هذه التقارير ومستخدميها وتعد مجموعة من العقود بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج.

2-5-1 تعريف التقارير المالية:

التقارير المالية هي نتاج نظام المعلومات المحاسبية ويجب أن تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة وملاءمة لمستخدميها لغرض اتخاذ القرار، هذه المعلومات يجب أن تعد وفق الفروض والسياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولقد تطورت التقارير المالية في السنوات الأخيرة من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وطرق عرض البيانات ودرجة الإفصاح المناسبة وتوقيت نشر التقارير المالية.

2-5-2 أنواع التقارير المالية:³⁴

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بعرض المعلومات في شكل تقارير لمختلف مستخدميها، وأهم التقارير المالية التي يوفرها :

1. **القوائم المالية :** هي الجزء المحوري للتقارير المالية فهي وسيلة لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية، كما أنها ذات فائدة لإدارة المنشأة فهي توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد المتاحة لها، وتلخص القوائم المالية عمليات المنشأة عن فترة زمنية محددة. وتهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية وتحديد الربحية والتوقعات المستقبلية في مجال المركز المالي والربحية ، وتعد القوائم المالية على أساس مجموعة من القواعد والافتراضات يطلق عليها المبادئ المحاسبية المقبولة.

³⁴ بن يحيى. ناجي. (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 71.

2. **الإقرارات الضريبية:** بالإضافة إلى القوائم المالية يوفر نظام المعلومات المحاسبية تقارير يفرضها القانون

الضريبي فمثلا القانون الضريبي السوري يلزم المؤسسات بتقديم ميزانية ضريبية تختلف عن الميزانية المحاسبية من حيث تقديم الحسابات وتحديد النتيجة الضريبية التي تختلف عن الربح المحاسبي بإجراء بعض التغييرات لتحديد الوعاء الضريبي.

3. **التقارير الإدارية:** تحتاج الإدارة إضافة إلى القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تفصيلية تساعد في

تخطيط ورقابة العمليات اليومية، ويوفر نظام المعلومات ثلاثة أنواع من المعلومات، النوع الأول هو المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الروتينية مثل قرار الشراء والبيع، النوع الثاني هو المعلومات اللازمة لتخطيط العمليات غير الروتينية مثل قرار إضافة منتج آخر، أما النوع الثالث هو المعلومات اللازمة لحل المشاكل.

2-5-3 فروض إعداد القوائم المالية:

إن عملية الوصول لقياس سليم للربح المحاسبي استلزم تحديد مجموعة فروض محاسبية وهي:

1. فرض الاستمرارية :

عند إعداد القوائم المالية باتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يتم افتراض أن المنشأة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور، وعند وجود شكوك حول استمرارية المنشأة أو أن لدى إدارة المنشأة نية لتصفية المنشأة أو تقليص أعمالها بشكل جوهري، عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس آخر مثل أساس التصفية مثلاً.³⁵

2. فرض الشخصية المعنوية المستقلة:

حيث أن المحاسب عندما يقوم بإجراءات عملية القياس المحاسبي يفترض شخصية معنوية مستقلة للشركة محل القياس كوحدة منظمة منفصلة عن شخصية ملاكها.

³⁵ حميدات. (2014). مرجع سبق ذكره. ص: 19.

3. فرض الدورية أو القياس الدوري:

حيث يتم تقسيم حياة المشروع إلى فترات دورية، وذلك نتيجة حاجة واهتمام أصحاب المصالح مع المنشأة إلى معرفة نتيجة أعمالها ومركزها المالي من وقت لآخر خلال حياة المشروع، وهذا الفرض مهم للدوائر الضريبية التي تبحث عن الربح ليتم فرض الضريبة عليه بعد تعديله حسب القواعد التي يفرضها المشرع الضريبي، وهذا الفرض أيضا اللاعب الرئيسي في ظهور ما يعرف بأساس الاستحقاق في المحاسبة عند الاعتراف بالمصروفات والإيرادات.

4. فرض ثبات قيمة وحدة النقد:

وتتعلق فكرة اعتماد هذا الفرض من واقع عدم ثبات قيمة وحدة النقد التي يتم تقييم البيانات المحاسبية على أساسها، وهذا ما تطلب أن يقوم المحاسب بافتراض ثبات قيمة وحدة النقد عند قيامه بالقياس لاستبعاد أثر التغيرات في قيمة وحدة النقد على سلامة القياس المحاسبي، ومن المهم الالتزام بفرض ايجابية أو موضوعية القياس أي عدم التحيز في القياس أو خضوعه للتقديرات المحاسبية البحتة، ويتم هذا من خلال توافر الأدلة الواضحة للعملية المراد قياسها وتسجيلها في الدفاتر.³⁶

2-5-4 أنواع القوائم المالية:

القوائم المالية أنواع عدة وأهمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لما يحتويان من معلومات مالية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وكشف حقوق الملكية ولكن كل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الأخرى.

³⁶ رمضان. علي. (2014). أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في المحاسبة. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. دمشق. سوريا. ص: 122.

2-5-4-1 قائمة المركز المالي:³⁷

تعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية و الالتزامات واستخدمات هذه الأموال من جهة أخرى) الأصول وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ.

2-5-4-2 قائمة الدخل:

هي قائمة المكاسب التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديريا تقريبا، وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو انعكاس للعديد من الافتراضات والمبادئ والمعايير التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد ، ومبدأ المقابلة، وعرضه يمكن القول إن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.

فالهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذا تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة) عادة سنة أو نصف سنة (في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح.³⁸

³⁷ عمر. (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 20.

³⁸ حسن. مصطفى. (2007). القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العملية. جامعة الإسكندرية. العدد2. مصر. ص: 66.

2-5-4-3 قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تعبر عن صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط بصورة مستقلة سواء كان من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

محتوى التدفقات النقدية:³⁹

- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية: وتتمثل في:

1. المقبوضات النقدية الناتجة من بيع السلع وتقديم الخدمات.
2. المقبوضات النقدية من أتعاب وعمولات ونواتج أخرى.
3. المدفوعات النقدية نحو الموردين مقابل شراء سلع أو الحصول على خدمات المدفوعات النقدية اتجاه المستخدمين أو لحساباتهم .
4. المدفوعات والمقبوضات النقدية لمؤسسات التأمين .

- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتمثل التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية، ما يتم دفعه لشراء استثمارات في أوراق مالية من أسهم وسندات تصدرها جهات أخرى من أجل الحصول على عوائد عن هذه الاستثمارات، أو أي موارد أخرى تستخدم في توليد تدفقات نقدية مستقبلية، كما تتضمن تدفقاتها النقدية الداخلة جميع المقبوضات التي تُحصل من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية، وبيع الموجودات طويلة الأجل وتحصيل النقدية من المقترضين.

- التدفقات النقدية عن الأنشطة التمويلية:

وتتمثل في كل التدفقات المرتبطة بالتغيرات في الأموال الخاصة المملوكة أو هيئة الاقتراض (الديون).
تحصيلات مصادر التمويل: المساهمات النقدية، إعانات الاستثمار، القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل.
تسديدات مصادر التمويل: توزيع الأرباح، تسديد القروض ، إعادة شراء الأسهم.

³⁹ مصطفى. بوركاب، ابراهيم. لافي. (2015). نظام المعلومات المحاسبي وآثره على جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محنج أولحاج، الجزائر. ص: 35-36.

وتُعرض قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

1- الطريقة المباشرة:

هي تقديم مباشر للمقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي (الأنشطة التشغيلية) للمؤسسة، وفائدة الطريقة بالنسبة للمستعمل أنها تقدم معلومة جديدة إضافية غير موجودة في الميزانية ولا في جدول حسابات النتائج.

2- الطريقة غير المباشرة:

تستخرج التدفقات المرتبطة بأنشطة التشغيل حسب هذه الطريقة بالاعتماد على الميزانية وحساب النتائج حيث يحذف من النتيجة الصافية المحاسبية الأعباء والإيرادات التي لا أثر لها على النقدية (وهي في الغالب مخصصات الإهلاك وإرجاع الإهلاكات والمؤونات).

2-5-4-4 قائمة حقوق الملكية:⁴⁰

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره. وتهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي. تتبع أهمية قائمة حقوق الملكية من ربطها لقائمة الدخل وقائمة الميزانية العمومية (المركز المالي)، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة؛ لذلك فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات.

محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية:

تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية مما يلي:

- التغيرات في رأس المال المدفوع.

⁴⁰ Lambert, Verrecchia, (2007), previous reference. p:2-9.

- التغيرات في الأرباح المحتجزة.
- التغيرات في رأس المال المحتسب.

5-4-5-2 السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى:⁴¹

تبين ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببند القوائم المالية، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة وتوضيحات فيما يتعلق بالارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات الإيضاحية.

- إن صحة عناصر القوائم المالية لا تتوقف على الدقة الحسابية فقط وتأييدها مستندياً، ولكن الأمر أبعد من ذلك، فقد يكون هناك عمليات أجريت في السجلات تؤيدها مستندات مصطنعة لا تعبر عن الواقع، وقد تزاول المنشأة أنشطة أو أعمالاً لا تثبت في الدفاتر وذلك بغرض عدم إظهار حقيقة نتيجة أعمال ونشاط المنشأة، لذلك فالأمر لا يتوقف على الدقة الحسابية فحسب، وإنما على تسجيل وتبويب جميع العمليات المالية، وعدم إغفال أي عمليات ناتجة عن نشاط المنشأة العادي وغير العادي، وأن تكون عملية التسجيل هذه في الدفاتر والسجلات المحاسبية التي ألزم التشريع الضريبي المكلف بإمسакها.

⁴¹ Lambert, Verrecchia, (2007), previous reference .p12.

خلاصة الفصل الأول:

إن جودة المعلومات المحاسبية كمخرجات نهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية ومعالجتها وفق دورة البيانات والمعلومات المحاسبية وإخراجها، تعتمد وبشكل أساسي على جودة وكفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية، فجودة المخرجات تعتمد على جودة المدخلات.

وانطلاقاً من هذا الدور فقد اهتم هذا الفصل بدراسة تركيز على مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية ودور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز وتحسين قدرتها في إعطاء معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد أهم الصفات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة بها، التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية أكثر إفادة بالنسبة للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

الفصل الثاني: مفهوم التهرب الضريبي

المبحث الأول: التهرب الضريبي من حيث أشكاله، آثاره، الأسباب المؤدية

للتهرب الضريبي وطرق تقدير حجمه

المبحث الثاني: مفهوم النظام الضريبي وواقع النظام الضريبي في سورية

المبحث الثالث: دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي

تمهيد

التهرب الضريبي ظاهرة ليست وليدة عصرنا الحالي وإنما اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها كما أنها لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة وإنما تأخذ بعدا و طابع عالمية ، فهي تمس جميع البلدان دون استثناء و خاصة النامية منها ، و مع توسع نطاق و انواع الضرائب أصبحت الضريبة من إيرادات الدولة الهامة جدا في اقتصادها و في ذات الوقت عبأ ثقيل على عاتق المكلفين بأدائها وهذا ما أدى إلى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي و التي أصبحت ظاهرة خطيرة تهدد اقتصاديات الدول ، و التهرب الضريبي هو قيام المكلف الخاضع للضريبة (فرد او شركة) بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة و المترتبة على دخله او ثروته او على أي واقعة أخرى منشأه للضريبة (الاستهلاك او الاستيراد مثلا) ، او تخفيض مبالغ هذه الضرائب من خلال استعمال طرائق و اساليب غير مشروعة بحكم القانون و تنطوي على الغش و الخداع و سوء النية ، و يعد التهرب الضريبي من الظواهر الضريبية و المالية ، التي تؤكد الدراسات و الاحصاءات شيوعها في جميع دول العالم ، و لكن بنسب تختلف من دولة إلى أخرى ، ومن زمن إلى آخر ، ولما كانت الضريبة " فريضة مالية يدفعها الشخص للدولة بصورة جبرية و نهائية ، دون مقابل خاص و مباشر يعود اليه ، بل بغرض المساهمة منه في تحمل التكاليف و الأعباء العامة ، فقد نشأ التهرب الضريبي ، كونه وسيلة من وسائل التخلص من الأعباء الضريبية الواقعة على كاهل الفرد المكلف، سواء كان شخص طبيعيا أم اعتباريا .

المبحث الأول: التهرب الضريبي من حيث أشكاله، آثاره، الأسباب المؤدية

للتهرب الضريبي وطرق تقدير حجمه

ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز الجرائم الاقتصادية المعاصرة، وتتضح خطورتها بالنسبة للضريبة إذا نظرنا إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للضرائب، فمن الناحية المالية تعد الضريبة أحد أهم الموارد لخزينة الدولة، ومن الناحية الاقتصادية فهي إحدى الأدوات الهامة لتوجيه الاقتصاد الوطني عن طريق استخدامها لتشجيع بعض الفعاليات الاقتصادية عن طريق الحوافز الضريبية، ومن الناحية الاجتماعية فإنها تسهم في القضاء على التفاوت الطبقي عن طريق إعادة توزيع الثروة.

كما أن التهرب من الضريبة يؤدي إلى الإخلال بالمساواة والعدالة بين المكلفين، بينما يدفع المكلفون الأمناء الضريبة نظراً لقناعتهم بواجبهم الضريبي، في حين أن البعض الآخر يتهرب منها، ومما يزيد الأمر خطورة أن الدولة نتيجة احتياجها للمال العام قد تقوم بفرض ضرائب جديدة أو ترفع مقدار الضريبة القائمة، الأمر الذي يزيد الأعباء الضريبية الملقاة على عاتق المكلفين بالضريبة وقد يلجئهم إلى أن يتهربوا من الضريبة.

1-1- تعريف التهرب الضريبي:

إن تحديد مفهوم وطبيعة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الضريبية عن طريق ما يعرف بمصطلح التهرب الضريبي الذي يعد تحايلاً ملموساً وتحدياً يواجه الخزينة العامة للدولة وذلك باستعمال فجوات وثغرات قد تكون مشروعة لا تتطوي على مخالفة قانونية وقد تسلك سبلاً غير مشروعة لتطوي على مخالفة القوانين الضريبية.

للتهرب الضريبي عدة تعاريف:

عُرف التهرب الضريبي على أنه: اللجوء للغش أو الاحتيال للتخلص من الضريبة أو تقليل مبلغها ويجري ذلك إما بمحاولة الفرد إنكار وجود وعاء الضريبة أو الإفصاح عن مبلغ يقل عن المبلغ الحقيقي للوعاء.⁴² وأيضاً عرف على أنه محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرقاً احتيالية وأساليب مخالفة للقانون أو من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية أو استخدام وسائل أخرى للإفلات من دفع الضريبة بشكل كلي أو جزئي.

ويعرف أيضاً بأنه عبارة عن جميع المخالفات التي تعني عدم الامتثال للتشريع الضريبي أو استعمال الفجوات القانونية لصالح التهرب من دفع الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء بجزء من المبلغ أو كله الواجب الدفع لخزينة الدولة والتي تستعمله من أجل تغطية نفقاتها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية بهدف الوصول بالمجتمع والاقتصاد الوطني إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁴³

وبحسب المادة 2 من القانون 25 لعام 2013 عُرف التهرب الضريبي على أنه: كل فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف أو من ينوب عنه أو يمثله أو من يفوضه أصولاً ويقصد التهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية كلياً أو جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة أو إخفاءها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً باستثناء القوة القاهرة أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر المالية أو إخفاء نشاط يجب إظهاره.⁴⁴

⁴² سهر. حيدر عمران. (2018). التهرب الضريبي من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآلية مكافحته. بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة كلية الاقتصاد والإدارة للدراسات الاقتصادية. المجلد 15. العدد 2. جامعة بابل. ص: 18.

⁴³ مبروك. غزة. (2016). فعالية الرقابة الضريبية كأداة للحد من التهرب الضريبي. مذكرة لنيل درجة الماجستير. جامعة محمد خيضر. الجزائر. ص: 16.

⁴⁴ قانون مكافحة التهرب الضريبي لعام 2013، المادة 2.

من خلال التعاريف يمكن أن نقترح تعريفاً للتهرب الضريبي على أنه تهرب المكلف بدفع الضريبة من أداء الضريبة المترتبة عليه بعدة طرق مما يؤثر على الإيرادات الضريبية للدولة ويضيع حقها.

1-2 أشكال التهرب الضريبي:

من خلال تحديد طبيعة التهرب الضريبة وأنها متعلقة بالكيفية التي يتم خلالها التخلص من دفع المستحقات الضريبية إما بالغش أو التجنب الضريبي ونظراً لتداخل هذين المصطلحين يجب الفصل بينهما لأنهما ظاهرياً يؤديان نفس المعنى أما جوهرياً فهما غير ذلك.

1-2-1 التهرب المشروع:⁴⁵

هو التخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة أعبائها وعدم الالتزام الموجود في التشريع الضريبي الذي ينتج عنه التخلص من دفع الضريبة دون أن يكون هناك مخالفة للنصوص القانونية (قد يكون مقصوداً من طرف المشرع لتحقيق بعض الغايات الإقتصادية والإجتماعية كأن تفرض ضريبة دخل على جميع الأرباح الصناعية والتجارية ويستثني منها أرباح بعض المؤسسات الصناعية ضمن شروط معينة تشجع لإنشاء مثل هذه المؤسسات، فالتهرب المشروع هو طريق طبيعي يقره القانون مثل أن يعلم فرد أن هناك سلعة ما فُرِضت عليها ضريبة غير مباشرة سوف يتحملها لو اشترى تلك السلعة ولذلك يمتنع عن شرائها أو قد يرى نشاطاً ما لا يخضع للضريبة فيمارسه ويستخدم فيه أمواله كالمشاريع الزراعية والحيوانية وغيرها وقد يرى ثغرة في التشريع الضريبي ينفذ منها للابتعاد عن مجال الضريبة وهو ما يطلق عليه التخطيط الضريبي.

من نماذج التهرب المشروع:

- 1 تجزئة المنشأة الأم إلى شركات تجزئة صغيرة مستقلة قانونياً وبترخيص من القانون التجاري.
- 2 رفض استيراد بعض السلع الأجنبية لتفادي الضرائب الجمركية.

⁴⁵ بوعكاز . سميرة. (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 26-27.

3 إعطاء بعض الأنشطة صفة غير تجارية.

4 إعادة استثمار الأرباح غير الموزعة مستفيداً من تخفيضات عليها دون القيام فعلاً بإعادة استثمارها.

1-2-2 التهرب غير المشروع:⁴⁶

هو تهرب من قبل المكلف نتيجة مخالفته عمداً لأحكام القانون الضريبي مع عدم دفع الضرائب المستحقة عليه أو تقديم تصاريح ناقصة أو كاذبة أو إعداد قيود وسجلات مزيفة.

توجد عدة أنواع للتهرب غير المشروع (الغش الضريبي):

الغش الضريبي البسيط: يمثل هذا النوع كل محاولة متعمدة من أجل دفع ضريبة أقل من خلال تقديم تصريحات ناقصة تتضمن بيانات ناقصة أو خاطئة بسوء نية أو التأخير في تقديمها أو عدم تقديمها نهائياً وتكون محاولة التضليل هذه دون اللجوء إلى أسلوب الاحتيال والتدليس.

الغش الضريبي المعقد: يمكن تعريفه بأنه غش بسيط مقرون بممارسات تدليسية أي أن المكلف يستعمل مهارات تمكنه من التخلص من الضريبة وكذلك مسح كل الآثار التي تؤدي إلى كشف مغالطاته، ويتميز هذا النوع من الغش بأنه يجمع عناصر الجريمة أي أن الغش المعقد يتوافر فيه العناصر التالية:

1. عنصر النية: أي أن المكلف على دراية بأن الفعل غير مشروع.

2. العنصر المادي: المتمثل في تخفيض أساس الضريبة.

3. عنصر التدليس: لجوء المكلف إلى مسح كل الأدلة ترقباً لأي مراقبة محتملة.

من نماذج التهرب غير المشروع:⁴⁷

1. الإخفاء المادي: يكون بإخفاء الشيء الخاضع للضريبة مثل إخفاء بضاعة آخر المدة، أو إخفاء الطبيب

لجهاز حديث يكسب من ورائه دخلاً.

⁴⁶ مبروك، غزة. (2016). مرجع سبق ذكره. ص: 19.

⁴⁷ جمعة، محمد عبد الله محمود. التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة. رسالة لنيل درجة الماجستير. جامعة النجاح. فلسطين. ص: 83.

2. تضخيم بعض المصاريف والأرباح القابلة للتنزيل وهذا ما يحصل غالباً عندما يبالغ المكلفون بحساب مبالغ استهلاك الآلات والمعدات عندما يضمنون حسابات المصاريف العمومية إلى بعض نفقاتهم الشخصية التي لا علاقة للمهنة بها كاشتراكات هاتف المنزل وأجور العمال وسوى ذلك من الأعباء والمصاريف غير القابلة للتنزيل، ويستطيع المكلف عن طريق الدفاتر المحاسبية الموجهة للإدارة الضريبية تضخيم المصروفات وتقليل الإيرادات مثل المحامي الذي لا يظهر إلا الأرباح التي يجنيها عن طريق العقود مع المؤسسات التي تمسك حسابات منتظمة ويخفي أتعاب المحاماة من الأفراد العاديين.

3. إغفال ذكر بعض العمليات والصفقات العامة ويكثر هذا لدى أصحاب المهن الحرة ولدى صغار التجار والصناعيين حيث يكون أبلغ ضرر لدى كبار المكلفين من التجار والمضاربين بالأوراق المالية عندما لا يدونون بعض الصفقات الكبيرة جداً والتي تعود عليهم بالأرباح الوفيرة التي تبقى خارج نطاق الضريبة بسبب التهرب.

1-3 آثار التهرب الضريبي:

إذا كانت خزينة الدولة هي جيوب المكلفين الخاضعين للضريبة، فإنه بالإمكان تصور الآثار السلبية التي تنعكس على خزينة الدولة وذلك إذا عمد المكلفون بالضريبة إلى التهرب وحجب مورد هام من موارد خزينة الدولة، مما يؤدي إلى نتائج وخيمة لا يقتصر أثرها على الناحية المالية للدولة بفقدانها جزءاً من مواردها بل أيضاً على مستوى الخدمات التي تؤديها مما له آثار سلبية تنعكس على جميع أوجه حياة المواطن، وضرراً على السياسات في تحقيق أغراضها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

1-3-1 الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي:⁴⁸

إن التهرب الضريبي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب:

- أثر التهرب الضريبي على توجيه الاستثمارات:

⁴⁸ مبروك. غزة. (2016). مرجع سبق ذكره. ص: 24.

إن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب الضريبي يسمح بتكوين ادخار عام وهذا ما يحد من قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية، كما أن انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمارات وهذا ما ينتج عنه ركود اقتصادي وذلك بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

وفي سورية أدت السياسة الضريبية إلى تشويه الإستثمار في سورية وانحرافه عن طريقه الصحيح فالأرباح الكبيرة التي تحقق في بعض الأنشطة والتي هي خارج التكاليف الضريبي، قادت إلى انحراف الاستثمار عن الاتجاه السليم وبالتالي إعادة النظر في السياسة الضريبية كأداة مشجعة للاستثمار بما ينسجم مع تشجيع واستقطاب الاستثمارات الوطنية.

- أثر التهرب الضريبي على قواعد المنافسة:

حيث تصبح المؤسسات المتهربة من الضريبة أفضل من تلك التي تؤديها من حيث إمكانية تحسين الجهاز الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق، إذ يؤدي التهرب الضريبي إلى تدهور شروط المنافسة بين المشروعات حيث تكون الفرصة أكبر للمشروعات القادرة على التهرب الضريبي، مما يحقق لها التفوق على غيرها من المشروعات التي تكون أكثر إنتاجاً وأكثر فائدة للمجتمع، حيث تنخفض بالنسبة لها نفقات الإنتاج بمقدار ما تهربت منه ضريبياً وهو ما يحقق لها ميزة انخفاض التكاليف بالمقارنة مع غيرها من المشروعات التي تعمل بحكم القانون بامتثالها للضرائب، وتنافسها بطريقة غير متكافئة الأمر الذي يشجع المشاريع الأخرى الممتثلة للضريبة على التهرب منها لمواجهة المنافسة غير المتكافئة والاستمرار في السوق.

- أثر التهرب الضريبي على اقتصاد الظل:

إن جانباً من الدخل المتولد داخل اقتصاد الظل لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يكشف الأفراد عن طبيعة دخولهم ووظائفهم للإدارة الضريبية، وكلما كان حجم اقتصاد الظل كبيراً فإنه يؤدي إلى تخفيض جوهري في الإيرادات العامة للدولة، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الضريبة على الأنشطة داخل الاقتصاد الرسمي، مما يجعل

النظام الضريبي القائم على ضريبة الدخل في ظل وجود حجم كبير لاقتصاد الظل غير عادل، الأمر الذي يؤدي إلى تولد ضغوط كبيرة باتجاه تبني الضرائب غير المباشرة التي قد تؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

1-3-2 الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي:⁴⁹

يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ تتحمل فئة معينة الضريبة بكاملها، بينما تسقط وتتخلص منها فئة أخرى وهي الفئة المتهربة أي ينجم عنها عدم عدالة توزيع العبء الضريبي هذا ما يولد عدم تكافؤ بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل فساد من خلال اللجوء إلى البحث عن جميع الوسائل المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل أو الإفلات من الواجب الضريبي، كما يساهم التهرب الضريبي في تدهور الجانب المدني بصفة عامة والجانب الضريبي بصفة خاصة فلا يمكن تفضيل النفع العام على النفع الخاص وينمي ذلك روح الأنانية بسبب الاحساس بعدم المساواة وحصر دفع الضريبة على فئة دون الأخرى.

1-3-3 الآثار المالية للتهرب الضريبي:

1. اختلال توازن ميزانية الدولة.
2. عجز الدولة أمام الأعباء والكوارث الاستثنائية.
3. إضعاف الإيرادات العامة.
4. ارتفاع معدلات الضرائب وأسعارها.

⁴⁹ مبروك. غزة (2016). مرجع سبق ذكره. ص: 24.

1-4 أسباب التهرب الضريبي:

هناك جملة من الأسباب والعوامل التي تدفع المكلفين لعدم الالتزام بواجباتهم الضريبية ونذكر منها:

1-4-1 الأسباب المباشرة:

- تعقد نظام الضرائب:

تعددت مفاهيم تعقد النظام الضريبي وفقاً لحاجات الأطراف المختلفين ومصالحهم أو وجهات نظرهم، بالنسبة للقانون الضريبي يمكن أن يشير إلى صعوبة في جسم التشريع الضريبي الذي يمكن أن يقرأ أو يفهم أو يطبق في الحالات العملية.

أما بالنسبة للمحاسب الضريبي فيشير تعقد النظام الضريبي إلى الوقت الذي يحتاج إليه المحاسب لإعداد الإقرار الضريبي أو لتقديم المشورة الضريبية التي قد تتضمن التخطيط والمساعدة الضريبية بالاعتراضات والاستئنافات.

أما بالنسبة للمستثمر فيعني الوقت والتكاليف النقدية التي صرفت في سبيل الامتثال لمتطلبات القانون الضريبي.

ومع التعريفات المختلفة هناك اتفاق على أن تعقد النظام الضريبي مفهوم معقد⁵⁰، حيث تزيد فرص تهرب المكلف كلما زاد النظام الضريبي تعقيداً، ففي الماضي عندما كان وعاء الضرائب -وبصفة خاصة الدخل- يقدّر على أساس المظاهر الخارجية؛ كانت فرص المكلف في التهرب محدودة، حيث كان بإمكان الدوائر المالية أن تراقب هذه المظاهر بسهولة. أما بعد أن أصبح تصريح المكلف هو الطريق الأساسي لتقدير قيمة الضرائب زادت فرص التهرب أمام المكلف، وكذلك الأمر فإن طرق تقدير الضريبة تؤدي دوراً في التهرب، ففي الحالات التي يصعب فيها تقدير مطرح الضريبة تقدر تقريباً جزافياً استناداً لتعليمات لا تستند إلى أي نص (ديكتاتورية الإدارة)،

⁵⁰ العدي. ابراهيم. (2015). أثر تعقد النظام الضريبي في التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

المجلد 31. العدد الأول. سوريا. ص: 76.

وخصوصاً إذا لم يكن للقضاء أي دور يشعر المكلف بعدم صحة الضريبة التي يدفعها مما يدفعه للتهرب منها لعدم اقتناعه بها، كما أدى استخدام أسلوب التمييز في المعاملة الضريبية تبعاً لأوجه النشاط أو أشكال المشروعات وعدم المساواة في المعاملة بين المكلفين، إلى زيادة فرص التهرب من الضرائب دون الوقوع تحت طائلة القانون ويحاول المكلف أيضاً التهرب إذا أساءت الإدارة التصرف في تطبيق الضريبة وعاملت المكلفين معاملة مختلفة، مما يشعرهم بالظلم ويضعف الثقة بعدالة الضريبة التي قصدها المشرع في الأصل عندما وضع القانون كما يحاول التهرب في حالة ضعف الوعي المسلكي. لدى رجال الإدارة التنفيذية وقد يرجع ذلك إلى عدم الكفاية الفنية والإدارية للإدارة المالية.⁵¹

- المغالاة في تعدد الضرائب:

إن تعدد الضرائب يؤدي لا محالة إلى زيادة تكلفة تحصيل الضريبة ويترك ثغرات عديدة يمكن التسلل منها للتهرب من الضريبة والمعروف أنه كلما ارتفع سعر الضريبة وزاد عبئها كان ذلك مدعاة للتهرب من الضريبة.

- إهمال الإدارة الضريبية:

إن نجاح أي سياسة ضريبية يتطلب توفير إدارة ضريبية كفؤة وخبيرة ونزيهة تتبع أساليب عمل مرنة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية العامة بالإضافة إلى أن النظام الضريبي لأي بلد يتعلق بالنظام الاقتصادي والاجتماعي.

1-4-2 الأسباب غير المباشرة:

- الأسباب السياسية:

تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دوراً هاماً في التهرب الضريبي حيث أن انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة عادة ما يكون سبباً للتهرب الضريبي لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على

⁵¹ الخطيب، خالد. (2000). التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق. المجلد 16. العدد الثاني. جامعة دمشق. سوريا. ص: 168.

القيام بوظائفها وبالتالي عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية خاصة إذا شاع بينهم أن حصيلة الضرائب تذهب للإنفاق على قلة من صفوة المجتمع الذين يعدون من أكثر المتهربين من دفع الضرائب.

- الأسباب الاقتصادية:

تؤثر الظروف الاقتصادية تأثيراً كبيراً على ظاهرة التهوب الضريبي فمن الملاحظ أن نسبة التهوب تقل كثيراً في حالات الازدهار والرخاء وتكثر في الأزمات الاقتصادية وهذا أمر بديهي بسبب وفرة الأرباح وارتفاع زيادتها واستمرارها، بعكس ما يجري عندما تتدنّى أرباح المكلفين بسبب الظروف الاقتصادية السيئة وتسودهم الخشية من تفاقم الكساد واستمراره، فيحاولون بقدر المستطاع الاحتفاظ بكل ما لديهم من أموال وعدم دفع الضرائب المستحقة عليهم.

- الأسباب الأخلاقية:

ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال من المسؤولية، فيسعون لأداء واجباتهم الضريبية التي تحددها القوانين والأنظمة، والتي يأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار أن ذلك إحدى طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع.

ويمكننا أن نحكم على المستوى الخلقي في أي بلد من خلال درجة تسامح الرأي العام في الحكم على المتهربين لاسيما عندما يفاخرون ببراعتهم في التهوب وتدبير أمورهم الضريبية. ولذلك يصبح من واجب الدولة العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الأفراد للقيام بواجباتهم تجاه خزينة الدولة، بحيث تتغير نظرة الرأي العام للمتهرب باعتباره مجرماً مما يقلل التهوب الضريبي.

1-5 طرق تقدير حجم التهرب الضريبي:

لتعدد أشكال التهرب والغش الضريبي واختلاف الطرق التي يستعملها المكلف في التهرب من دفع الضريبة فإنه من الصعب تقدير حجم هذه الظاهرة لإمكانية إخفاء الثروة أو لأن أغلب المعاملات الاقتصادية والتجارية تأخذ الطابع السري.

1-5-1 التقدير عن طريق النسبة الثابتة للاقتطاع: أو عن طريق معامل الضغط الضريبي

(الاقتطاعات الضريبية / الدخل الوطني الخام) حيث نلاحظ استعمال تجمعين من تجمعات المحاسبة الوطنية وهما الاقتطاعات الإجبارية والدخل الوطني الخام ولاستعمال طريقة التقدير تتبع الخطوات التالية:

1. اختيار سلسلة إحصائية زمنية تمثل تطور الدخل الوطني الخام والاقتطاعات الإجبارية .
2. تحديد الفترة التي تكون فيها معاملات الضغط الضريبي مستقرة ثم حساب المتوسط الحسابي لها .
3. تطبيق النسبة المتوسطة على الدخل الوطني الخام للسنة موضوع الدراسة وبذلك نحصل على الاقتطاعات الإجبارية المقدرة كما يلي:

الاقتطاعات الإجبارية المقدرة = الدخل الوطني الخام × النسبة المتوسطة لمعاملات الضغط الضريبي.

ثم مقارنة الاقتطاعات الإجبارية المحققة إلى الاقتطاعات المقدرة بالصيغة.

الاقتطاعات الإجبارية المقدرة - الاقتطاعات الإجبارية المحققة . والفرق الموجب يمثل حجم التهرب الضريبي.⁵²

1-5-2 التقدير عن طريق قدرة الأداء الضريبية:

⁵² بوعكاز، سميرة . (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 83-39.

يقصد بقدرة الأداء الضريبية بأنها مجموع الثروات النظرية أو الحقيقية المتواجدة في متناول شخص معنوي تابع للقانون العام (الدولة، الولاية، البلدية)، ومن هنا يمكن التمييز بين مفهومين مختلفين لقدرة الأداء الضريبية :

• قدرة الأداء الضريبية النظرية:

وهي مبلغ مجموع الاجراءات التي يتم تحصيلها إذا دفع كل الممولين الضرائب المستحقة عليهم، وتقدرها كما يلي:

قدرة الأداء الضريبية النظرية = قاعدة التأسيس X النسبة أو معدل المتوسط

النسبة أو معدل المتوسط يساوي مجموع نسب الشرائح على كل مجموع الشرائح

• قدرة الأداء الضريبية الحقيقية:

وهي مبلغ مجموع الإيرادات التي حُصلت فعلا من قبل الدولة، الولاية أو البلدية .

استعمال مفهوم قدرة الأداء الضريبية في تقدير الغش الضريبي : تفترض هذه الطريقة أن يكون المبلغ الإجمالي

للإيرادات الضريبية صحيحا نسبيا، وبذلك يكون المتغير الذي على أساسه تحسب الضريبة التي لم تدفع والضريبة

غير المدفوعة تعرف بالفرق بين قدرة الأداء الضريبية النظرية وقدرة الأداء الضريبية الحقيقية.⁵³

الضريبة غير مدفوعة = قدرة الأداء الضريبي النظري - قدرة الأداء الضريبي الحقيقي

1-5-3 التقدير عن طريق التدقيق الضريبي :

نقصد بالتدقيق الضريبي مجموعة العمليات التي تهدف إلى إيجاد الفرق بين المداخل الحقيقية والمداخل

المصرح بها وبصفة عامة مجموعة العمليات التي تهدف إلى مراقبة صحة التصريحات الضريبية ويتخذ التدقيق

⁵³ عيبس. محمد، ابراهيم. ربحي. (2018). دور التدقيق القانوني في الحد من الغش الضريبي. رسالة ماجستير. كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية. الجزائر. ص: 34.

الضريبي ضمن الإجراءات الضريبية ثلاثة أشكال وهي التحقيق في المحاسبة، التحقيق المعمق لمجمل الوضعية

الضريبية والتحقيقات الخاصة حيث يمكن استعمال كل شكل في تقدير أهمية التهرب الضريبي كما يلي:

التحقيق في المحاسبة: يمكن تقدير أهمية التهرب الضريبي عن طريق مقارنة قواعد الإخضاع المصرح بها بقواعد

الإخضاع المعدلة أو المصححة كما يلي :

مبلغ التهرب الضريبي = المبلغ المعدل - المعدل المصرح به.

التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الضريبية: وفي إطار هذا التحقيق تقارن الموجودات المتوفرة وهي مجموع

الموارد التي توجد في حوزة العنصر الضريبي مع الموجودات المستعملة والتي تمثل مجموعة النفقات التي تحملها

خلال الفترة المحقق بشأنها، فإذا كانت الموجودات المستعملة تفوق الموجودات المتوفرة وهو الوضع الغالب فإن

الفرق يعبر عن التهرب الضريبي.

مبلغ التهرب الضريبي = الموجودات المتوفرة - الموجودات المستعملة⁵⁴

1-5-4 طريقة الإعفاء الخاصة:

في هذه الطريقة تقوم الحكومات بتقدير بعض الإعفاءات الضريبية من تشجيع دافعي الضريبة للتصريح

بدخولهم وأرقام أعمالهم الحقيقية مقابل إعفائهم من التعرض لبعض الغرامات والعقوبات، ومن خلال هذه

التصريحات تتم عملية المقارنة، والفرق المتحصل عليه هو عبارة عن الدخول المتهرب بها.

الدخول المتهرب بها = التصريحات قبل الاعفاء - التصريحات الحقيقية.⁵⁵

1-6 طرق الحد من التهرب الضريبي:

1-6-1 التدقيق الضريبي:⁵⁶

⁵⁴ بوعكاز، سميرة (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 39.

⁵⁵ عبيس، ربحي (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 35.

⁵⁶ بوعكاز، سميرة. (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 215-216.

1- برنامج التدقيق الضريبي الفعال :إن تطوير خطط التدقيق يتطلب أكثر من مجرد تحديد عدد عمليات

التدقيق الضريبي التي ينبغي اتخاذها هناك حاجة إلى اتباع منهج شامل لتخطيط استراتيجيات جميع عناصر برنامج التدقيق الفعال من حيث:

1. الهيكل التنظيمي والأدوار والمسؤوليات والتي تعكس طبيعة العمل الذي ينبغي القيام به وتوضيح المسؤوليات بينهم.من خلال المقر والعمليات، اتباع نهج وظيفي متكامل، إضافة إلى التقسيم والتخصيص.
2. نطاق الخطط :من خلال إجراء التدقيق على مستويات هي :الاستراتيجية(تحديد الأهداف)، التنفيذ (تخصيص الموارد وتطبيق عملية التدقيق).
3. التشريع :الدفاتر والسجلات اللازمة لكي يعطي الحق في الطعن مثل وضع خطة ولاقتراح تعديلات على القوانين القائمة أو تطوير قانون الإجراءات الضريبية، تحسين تدريب المدققين...
4. نطاق التدقيق :الحد من عدد عمليات التدقيق التي يمكن القيام بها وحسن استخدام الموارد .الطرق والتقنيات :مدركين لمجموعة من التحقيقات والمناهج التحليلية التي يمكن اعتمادها من قبل المدققين للتأكد من طبيعة عمليات المكلف ومدى كفاية الدفاتر والسجلات من نتائج فعالية برنامج التدقيق عدد قليل من المكلفين سيجازف في التهرب من الضريبة المتوجبة عليه.
5. إن برنامج التدقيق الفعال يضع المكلف بالضريبة أمام احتمالات كبيرة بأن أي محاولة لتجنب الضريبة سوف يؤدي لاكتشافها وفرض عقوبات صارمة وأثر التدقيق الفعال من خلال مجموعة من التأثيرات ،(التصحيح ، الردع ،توعية دافعي الضرائب، الوقاية).

2- مدى مساهمة مؤهلات المدقق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي :على المدقق الضريبي أن

يكون على علم بكل المعايير والقواعد المتعارف عليها في علمي المحاسبة والتدقيق وتقديم رأيه بشكل محايد عن عدالة البيانات المالية وذلك كخطوة أولى من أجل الحد من التهرب الضريبي.

3- فعالية التدقيق الضريبي : إن النهوض بالعمل الضريبي أساسه النهوض بالتدقيق الضريبي بالقيام

بأعمال التدقيق الضريبي بدرجة عالية من الجودة على أساس قواعد العدالة والموضوعية وتخفيض العبء الضريبي

وذلك بالاستخدام الأمثل لعناصر الوقت والجهد والتكلفة والحد من الضغط النفسي على المكلفين سيؤدي إلى تخفيض معدلات التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الإيرادات العامة في إطار نظام ضريبي كفء يحوز على ثقة المكلفين ودعمهم من خلال تحديد الضريبة الصحيحة وتكون أقل تكلفة لكي تعزز الثقة العامة في الخدمة. من الطرق الأساسية التي يقوم بها المدقق الضريبي هي القراءة المعمقة للحسابات الأساسية وهي:⁵⁷

المشتريات:

يظهر هذا الحساب مجموعة من المخالفات يمكن تصنيفها في مجموعتين:

التضخيم في المشتريات: هدفه التخفيض في الربح الإجمالي وبالتالي تخفيض الربح الصافي (التسجيل المحاسبي لنفس الفاتورة بتاريخين مختلفين - التسجيل المحاسبي للمشتريات الوهمية غير المبررة محاسبياً بفاتورة شراء.....).
التخفيض في المشتريات: هدفه إخفاء الإيرادات الناتجة عن المبيعات (مشتريات دون فواتير - مشتريات تمت بالتجزئة - نسيان التسجيل المحاسبي لفواتير شراء).

المخزون:

يعتمد في فحصه للمخزون على دفتر الجرد الذي يعتبر أهم وسيلة إثبات لمراقبة المخزونات، فيقوم بمقارنة الجرد الفعلي مع الجرد المحاسبي ويدرس عملية دوران مخزون المكلف ويتأكد من تسجيل قيمتها كماً ونقداً.

المبيعات:

إن مراقبة المبيعات المحققة تسمح بالتحقق من رقم الأعمال لأنه إيراد أساسي للدولة فيقوم المدقق بفحص فواتير وسجلات البيع ومقارنتها بحسابات البنك والصندوق والموردين.

فحص حسابات الميزانية:

تتمثل عملية الفحص من التأكد من مطابقة المستندات ومعاينة حقيقية للمركز المالي للمكلف من خلال:

⁵⁷ مبروك. غزة (2016). مرجع سبق ذكره. ص: 60.

أصول الميزانية: يمكن للمدقق التأكد من وجود جميع الأصول وإن إجراءات عمليات الاهتلاك تتم بطريقة صحيحة وقانونية كما يتأكد أيضاً من الملكية الدائمة أو المؤقتة لجميع الممتلكات وكذلك قائمة التغيرات في المركز المالي.

خصوصاً الميزانية: يمكن للمدقق التأكد من أن جميع مصادر الأموال موجهة من أجل تمويل نشاط المنشأة.

1-6-2 العقوبات الغرامية: 58

والواقع أن تقرير هذه الجزاءات والعقوبات قد يفيد أيضاً في منع التهرب، ذلك أن التهديد بتطبيقها قد يؤدي إلى امتناع بعضهم عن الغش، أو على الأقل يجعل بعضهم يتردد في الإقدام عليه. والعقوبات هي طريقة زاجرة تمنع التهرب بشرط أن تُطبق بصرامة، وقد تكون هذه العقوبات مالية وجزائية، والعقوبات المالية هي الأكثر شيوعاً في حين تكون العقوبات الجزائية - كعقوبة السجن - لمن يحاول إخفاء مطرح الضريبة، وتُطبق عادة في التهرب غير المشروع، حيث تلجأ بعض التشريعات إلى تقرير بعض العقوبات الجنائية البدنية في حالات الغش الخطيرة التي تصاحبها أعمال احتيالية. وينصح بعضهم عادة بالتقليل من اللجوء إلى الجزاءات البدنية خشية ازدياد كره المكلف للضريبة.

وتكون العقوبات المالية كالغرامات الضريبية والإضافات ومضاعفة الضريبة وتطبق في التهرب المشروع، فالمكلفون الذين يسجلون في القيود الحسابية عمليات غير صحيحة أو غير كاملة أو يبرزون إثباتات لهذه العمليات وثائق أو معلومات خطية تحقق عدم صحتها يجب أن يعاقبوا بالعقوبات المناسبة. ويعد في حكم العمليات غير الصحيحة أو غير الكاملة كل سهو في القيد أو خطأ يقصد من ورائه تهريب أو إخفاء كل المبالغ الخاضعة للضريبة أو بعضها من مطرح الضريبة، أو إبراز كل وثيقة أو مستند يتحقق عدم صحتها ومن شأنه تثبيت محاولة ترمي لإخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة إذا ثبت عدم وجود النية للتهرب من مطرح الضريبة ولم يكن نقص التكاليف ناشئاً عن اختلاف في التقدير، فمن حق لجان فرض الضريبة (الدوائر المالية) عدم تطبيق العقوبة. أما

⁵⁸ الخطيب. خالد. (2000). مرجع سبق ذكره. ص: 176-177.

إذا استعمل المكلف طرقاً احتيالية بغية التهرب من ضريبة الدخل، كأن يستعمل أساليب احتيالية في إخفاء بعض أوجه نشاطه، أو قدم وثائق ومستندات مزورة تأييداً لقيوده أو عمد إلى القيام بمشتريات أو مبيعات بأسماء وهمية، أو مسك نوعين من الدفاتر؛ أحدهما دفاتر صحيحة تبين حقيقة العمليات التي بأشرها، وثانيهما دفاتر مزيفة تبين بعض تلك العمليات دون بعضها الآخر، وعمد إلى إخفاء الدفاتر الأولى عن دوائر الدخل وتقديم البيان السنوي من واقع الدفاتر المزيفة، أو تضخيم المشتريات أو المصروفات... الخ، يكلف بغرامة تتناسب ونوع الجرم المقترف. وقد تضيف بعض التشريعات إلى هذه العقوبات المالية حق الدولة في فرض عقوبات في بعض الحالات كاتخاذ السلطة المسؤولة تصريح المكلف أساساً لتقدير التعويض في حال الاستملاك للصالح العام، أو السماح للدوائر الجمركية أن تشتري لحسابها السلع المستوردة بالقيمة المصرح عنها إذا قدرت أنها أقل من القيمة الفعلية ومصادرة البضاعة المهربة والاستيلاء على البضاعة المستوردة أو المصدرة أو المباعة بالسعر المعلن. وقد يمتد تطبيق هذه العقوبات إلى حالات المعاونة أو الاشتراك أو حتى مجرد العلم بتدليس أو تقصير أو تزوير البيانات... وما إلى ذلك من الطرق الاحتيالية في التهرب من الضريبة، والعقوبات الجزائية لا يمكن توقيعها إلا بواسطة المحاكم. أما العقوبات المالية فقد يترك توقيعها في بعض الأحيان للإدارة المالية ().

وهناك إجراءات أخرى على الدولة القيام بها للحد من التهرب الضريبي مثل:

1. تنمية الوعي الأخلاقي: إذا كان ضعف المستوى الأخلاقي للأفراد تجاه الالتزام الضريبي هو أحد أسباب التهرب فينبغي أن يُعالج ذلك عن طريق تنمية الوعي والإحساس لدى الأفراد بأن دفع الضرائب هو التزام أخلاقي قبل أن يكون التزام قانوني لأن فيه التعبير الحقيقي عن التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
2. يجب أن تعمل الحكومات جاهدة على توجيه الحصييلة الضريبية إلى الأوجه المفيدة للمجتمع.
3. وضع نصوص قانونية تلزم الجهات التي لها علاقة بأعمال المكلفين أن تبلغ الدوائر الضريبية بما لديها من

معلومات تخص المكلفين عن أعمالهم والمبالغ المدفوعة إليهم.⁵⁹

⁵⁹ عبيس. محمد، ابراهيم. ربحي. (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 56.

1-7-7 العبء الضريبي والطاقة الضريبية:

1-7-1 العبء الضريبي:

أتى مفهوم العبء الضريبي من الحاجة لوجود مقاييس لمدى تأثير الضريبة المفروضة على الاقتصاد الوطني بهدف التأكد من أن أي تغييرات وأي عمليات تحسين في السياسة الضريبية تتم بأسس اقتصادية صحيحة ومن أهم المقاييس مقياس العبء الضريبي.⁶⁰

يستخدم مصطلح العبء الضريبي للتعبير عن ما تم اقتطاعه فعلاً من الدخل القومي على شكل إيرادات ضريبية، ويمثل العبء الضريبي نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الصافي بالأسعار الجارية لأنه يعبر عن مدى التوازن في الدخل القومي وإمكانية تحقيق الاقتطاعات الضريبية من هذا الدخل لتمويل الأعباء والالتزامات الجارية المترتبة على الدولة، كما يعبر عن المقدرة التكاليفية الفردية التي ترتبط بالعدالة في توزيع العبء الضريبي. يمكن حساب العبء الضريبي كما يلي:

العبء الضريبي المجمع = كتلة الضرائب / الناتج القومي الإجمالي.

العبء الضريبي الصافي = (كتلة الضرائب - كتلة الإعانات الحكومية) / الناتج القومي الإجمالي.

العبء الضريبي القطاعي = (كتلة الضرائب - كتلة الإعانات) في القطاع / الناتج القطاعي الإجمالي.⁶¹

وأيضاً يقصد بالعبء الضريبي مبلغ الضريبة والآثار المترتبة على من يدفعه من جراء دفع المكلف بأداء

الضريبة وهذا يتطلب التعرف على نوعين من المصطلحات ذات العلاقة بالعبء الضريبي وهما:

1. الشخص الذي يقع عليه العبء القانوني للضريبة.

2. الممول الفعلي للضريبة.

⁶⁰ محمد خير صافي. هاشم. (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 35.

⁶¹ حاج خليل. مادلين. (2016). علاقة الإيرادات الضريبية بتغييرات الدخل القومي في سورية. دراسة تحليلية للفترة بين 2000-

2011. رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سوريا. ص: 57.

والمقصود بالشخص الذي يقع عليه العبء القانوني للضريبة الشخص الذي حدده القانون ويمكن أن يطلق عليه أيضاً الممول القانوني أو الشخص الذي كلفه القانون بتوريد مبلغ الضريبة إلى خزينة الدولة، وفي حالة قيام الشخص أو الممول القانوني للضريبة بنقل عبئها إلى شخص آخر يمكننا أن نطلق على الشخص الآخر بالمول الفعلي للضريبة أو حامل العبء الفعلي للضريبة وعادة ما يطلق على العملية التي يتم بموجبها نقل الضريبة من الممول القانوني إلى الفعلي بعملية نقل عبء الضريبة.⁶²

ويعتبر العبء الضريبي مؤشراً هاماً على دور النظام الضريبي في تحقيق إعادة توزيع الدخل فكلما كان نصيب العبء الضريبي أكبر كانت إمكانية وقدرة النظام الضريبي على إعادة توزيع الدخل أكبر.⁶³

1-7-2 الطاقة الضريبية:

تمثل الطاقة الضريبية أقصى قدر من الإيرادات الضريبية الممكن تحصيلها من الدخل القومي لبلد ما، وتختلف هذه الطاقة من بلد إلى آخر تبعاً لمجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والديموغرافية التي تميز كل بلد.⁶⁴

يجمع أكثر الاقتصاديين على أن الطاقة الضريبية هي الدخل القومي مطروحاً منه حد الكفاف. ويمكن تعريف الطاقة الضريبية بأنها قدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي وتسمى أحياناً بالطاقة الاقتصادية للضرائب، وهي نسبة الموارد الضريبية المقتطعة إلى إجمالي الدخل القومي.⁶⁵

⁶² الحلاق (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 38.

⁶³ Richard M. Bird. Eric M. Zolt. (2005). **Redistribution via taxation, the limited Role of the personal income tax in developing countries**. International studies program. Georgia state university USA. Working paper 05-7-2005, p: 21.

⁶⁴ الحاج خليل. مادلين. (2016). مرجع سبق ذكره. ص: 56.

⁶⁵ غندور، غسان. (2017). مرجع سبق ذكره. ص: 273.

المبحث الثاني: مفهوم النظام الضريبي وواقع النظام الضريبي في سورية

يعد النظام الضريبي في الدولة التجسيد الفعلي لتوجهات السياسة الضريبية وبقدر ما تختلف مفاهيم النظم الضريبية وهيكلها من دولة لأخرى فإنها تتمحور حول أهدافها وأدواتها تبعاً لمجموعة الإجراءات والأدوات التي ترسمها السياسة الضريبية لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النظام الضريبي من حيث مفهومه وواقع النظام الضريبي في سورية إضافة إلى أهمية السياسة الضريبية ومحدداتها.

2-1 مفهوم النظام الضريبي:

للنظام الضريبي مفهومان حسب مضمون التعبير الفرنسي، مفهوم واسع ومفهوم ضيق. يمثل المفهوم الواسع مجموع العناصر الأيدولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه باختلاف النظام السياسي والاقتصادي السائد. أما المفهوم الضيق فهو مجموع القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.⁶⁶

لذلك يعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع.

2-2 أركان النظام الضريبي:

- **الهدف :** إن النظام الاقتصادي أشمل من النظام الضريبي، ومن المعروف أن أي نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي له هدف معين، وفي الوقت نفسه له عناصر تحقق هذا الهدف.

⁶⁶ سعد. علاء. (2014). تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في عرض ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. فلسطين. ص: 18.

كما يجب أن يكون للنظام الضريبي هدف يسعى إلى تحقيقه أولاً، وهو هدف النظام الاقتصادي الذي هو أعم وأشمل من النظام الضريبي. فهدف النظام الضريبي يحقق في نهاية الأمر هدف النظام الاقتصادي الذي هو بدوره يحقق السياسة العامة للدولة من الناحية السياسية والاقتصادية وفق الفلسفة العامة التي تنتهجها الدولة.

ولذلك فهدف النظام الضريبي تحدده السلطة العامة، وفق الفلسفة السائدة فيها، وبما أن هذه الفلسفة تختلف

من بلد إلى آخر، فهدف النظام الضريبي يختلف أيضاً من بلد إلى آخر.⁶⁷

• **الوسيلة:** للوسيلو عنصران هما: **العنصر الفني** و**العنصر التنظيمي**.

أ - **العنصر الفني:** هو اختيار الأداة الفنية التي تسمح للدولة بتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية وبالتالي فالدولة الرأسمالية تختار الوسيلة الفنية بما يسمح لها تحقيق أكبر حصيلة ضريبية دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية لدافع الضريبة.

كما أنها لا تولي اهتمام كبير للإعفاءات الضريبية ولا لسعر الضريبة، بحيث نعمل على توسيع الحقل الضريبي دون التوسع في الإعفاءات وتخفيض أسعار الضرائب المختلفة. في حين نجد ذلك في الدول الاشتراكية الاهتمام الأكبر عند فرض الضريبة بالجانب الاجتماعي وحتى الإقتصادي، وكذلك اختيار الوسائل الفنية التي تسمح لها بالتمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية وبين الدخل المنخفضة والدخل المرتفعة، بحيث تجعل هذه الوسائل الفنية من الضريبة أداة على جانب كبير من المرونة والكفاية لتخطيط كل من الإنتاج والتوزيع.⁶⁸

ت - **العنصر التنظيمي:** يعد العنصر التنظيمي من أهم عناصر المنظمة للاستقطاع الضريبي، لأنه وبموجبه يستطيع النظام الضريبي أن يحقق غرضه، أو أن يعجز عن تحقيق ذلك.

وتجد الإشارة إلى أن الدول سابقاً كانت تعتمد نظام الضريبة الواحدة والتي تسمى ضريبة الرؤوس، بينما تتبنى غالبية الدول في الوقت الحالي نظام الضرائب المتعددة أو الموحدة، حيث توجد مجموعة ضرائب تتوحد ضمن غرض معين.

⁶⁷ الحلاق، محمد. (2018). **التشريع الضريبي** الجامعة الافتراضية السورية. دمشق. سوريا. ص: 15

⁶⁸ جمام. محمود. (2010). **النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية**. أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية. جامعة

محمود منتوري. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر. ، ص: 76

ولا شك أن هذا الانتقال لابد أن يصاحبه وجود قواعد يعتمد النظام الضريبي في تحديدها، ففي ظل تعدد الضرائب على سبيل المثال وجدت مجموعة من الاعتبارات استدعت تغيير أسس الاقتطاع، ومنها:

1- لما تعددت الضرائب تعددت أسس اقتطاع الضريبة، فيوجد لدينا ضريبة على الدخل وعلى التركات وعلى الثروة وعلى الإنفاق وعلى الإستهلاك والمبيعات، إذاً فتعدد الضرائب استلزم في نهاية الأمر تعدد أسس اقتطاع الضريبة.

2- كذلك تعددت الأحكام التشريعية التي تحكم كل ضريبة، وهذا ما أدى إلى تعدد اللوائح الإدارية المفسرة لهذه الأحكام.

3- تعدد الضرائب وتنوعها استلزم تنوع التنظيمات الإدارية.

وهذا يعني أن العلاقة بين الأجهزة الإدارية والنظام الضريبي علاقة طردية، فكلما زاد النظام الضريبي تعقيداً كلما زاد تنوع الأجهزة الإدارية، وكلما قل تعقيد النظام الضريبي قلت الحاجة إلى الأجهزة الإدارية.

كما أن تنوع الضرائب يستلزم من المشرع أن يراعي التنسيق بين الضرائب وإلا ضاع الغرض من النظام الضريبي كله، وكلما حافظ المشرع على التنسيق بين الضرائب المتعددة والمتنوعة، كلما حقق النظام الضريبي أهدافه، وكلما كانت عناصر التنسيق بين الضرائب غير موجودة ضاع النظام الضريبي، وضاع الهدف المرسوم لهذا النظام.⁶⁹

2-3 الهيكلية العامة للنظام الضريبي:⁷⁰

بصفة عامة يتكون الهيكل التنظيمي في معظم النظم الضريبية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وهو تقسيم قديم إلا أنه رغم قدمه مازال يحتفظ بأهميته، في الدول الصناعية المتقدمة تكون الضرائب المباشرة هي الغالبة لأن أوعية الضرائب تكون قادرة على تأمين حاجة الدولة للأموال أما في الدول النامية فإن الضرائب المباشرة هي الغالبة.

⁶⁹ الحلاق. محمد. (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 20

⁷⁰ بوعلام. دلهي. (2012). النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة. رسالة دكتوراة. جامعة فرحات عباس. كلية العلوم الاقتصادية. الجزائر. ص: 16-18.

ويرى المختصون أن هناك معايير للتمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تتمثل فيما يلي:

- 1- المعيار الخاص بوعاء الضريبة: وفقاً لهذا المعيار فإن الضرائب المباشرة تفرض على مادة ثابتة الوجود أو متكررة أما الضرائب غير المباشرة فتُفرض على وقائع أو أعمال عرضية كالضرائب على الاستهلاك.
- 2- معيار نقل عبء الضريبة: إن الضرائب المباشرة يتحملها المكلف بها بصورة نهائية ولا يستطيع نقل عبئها لمكلف آخر إلا أن الضرائب غير المباشرة يمكن نقل عبئها لمكلف آخر ومن هنا تبرز التفرقة بين المكلف القانوني الذي يجسده التاجر والمكلف الفعلي الذي يجسده المستهلك النهائي للسلع والخدمات.

4-2 النظام الضريبي في سورية:

1-4-2 واقع النظام الضريبي في سورية:

- من البديهي أنه لا بد للنظام الضريبي في أي بلد من أن يتوافق مع العلاقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد، إلا أن تغير تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتغير الظروف الاقتصادية مع التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي يتطلب إصلاحاً جذرياً للنظام الضريبي القائم بما يتناسب والتغيرات الداخلية والخارجية بحيث تصبح الضريبة أداة هامة في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي، وكذلك تصبح عاملاً مساعداً على تنشيط الاستثمارات المحلية والخارجية بهدف زيادة معدل النمو في الدخل القومي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- يعتمد النظام الضريبي السوري النافذ حالياً في سورية على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة، وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خلقت في بنيانه في كثير من الحالات، تبايناً واضحاً سواء من الوجهة الفقهية البحتة أو من جهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضريبة.

- ويتكون النظام الضريبي الحالي من مجموعة من الضرائب النوعية (ضرائب ورسوم مباشرة وغير مباشرة) تتناول مطارح متعددة صدرت بصكوك تشريعية قديمة متلاحقة ومتعددة ، ولم تواكب التطورات والتغيرات التي حدثت في بنية الاقتصاد السوري وصول النظام الضريبي في سورية إلى مقومات النظام الضريبي العادل وأهمها: العدالة-

والملاءمة- والوضوح- والاقتصاد في نفقات الجباية ولم يحقق سوى الهدف الأول من أهداف الضريبة ألا وهو الهدف المالي على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ تم تغليب الاعتبارات الخاصة بمصلحة الخزينة على غيرها من اعتبارات العدالة والكفاءة، وذلك على الرغم من الإعفاءات الكبيرة التي أعطيت للاستثمارات في كافة المجالات الاقتصادية (زراعة- صناعة- نقل- سياحة) بموجب قوانين الاستثمار المختلفة، إلا أن آثار تطبيق هذه القوانين السلبية كانت أكثر من إيجابياتها وبخاصة ما تعلق منها بقطاع النقل.

- قسم المشرع الضريبي السوري الإيرادات بحسب مصدرها وأخضع كلاً منها لضريبة نوعية خاصة بها، فأخضع الإيرادات التي مصدرها رأس المال البحث للضريبة على ريع رؤوس الأموال المتداولة، وأخضع الإيرادات الناجمة عن العمل للضريبة على الرواتب والأجور، أما الإيرادات الناتجة عن رأس المال والعمل معاً فأخضعت لضريبة الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية التي تتميز بعدة خصائص تتمثل في أنها ضريبة عينية لأنها تسري على الدخل دون النظر إلى شخصية صاحبه، فلا ينظر إلا إلى المادة الخاضعة للضريبة، فالربح هو المقياس الأفضل لتحديد مقدرة الممول التكاليفية.

- كما أنها ذات صفة شخصية إذ أدخل المشرع السوري بعض العناصر الشخصية فجعلها تسري على الإيراد الصافي بعد خصم نفقات الحصول عليه و المحافظة على مصدره .كذلك فهي مفروضة على الدخل بمعناه الواسع فلا تقتصر على الدخل الذي يتصف بالدورية بل يمتد ليشمل المكاسب الرأسمالية والعرضية.

- وهي كذلك ضريبة سنوية تسري على الإيرادات المحققة عن سنة كاملة و تفرض عند استحقاق الإيراد . وأخيراً هي ضريبة ذات صفة إقليمية لأنها تسري على الأرباح الناجمة عن الأعمال التي يقوم بها كل شخص طبيعي أو اعتباري في سورية⁷¹.

كما أن الخبير البريطاني ستاوت اعترض عند تحليله للنظام الضريبي السوري على طريقة تصنيف الضرائب حيث يقول: إن تصنيف الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة يجعل الإنسان يعتقد أن الضرائب الواقعة تحت فئة مباشرة

⁷¹ غندور . غسان. (2017). النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية خلال الفترة (2001-2010). مجلة جامعة كركوك للعلوم

الإدارية والاقتصادية. المجلد 7. العدد2. جامعة جيهان. ص:270

هي بالضرورة متصلة على المقدرة بالدفع وأنها لا تنتقل لأناس آخرين، إن هذه ليست الحالة بالنسبة لضريبة الأرباح أو التمتع وأكثر من هذا فإن ضريبتين من الضرائب المشمولة ضمن فئة ضرائب مباشرة لا تتغير مع الدخل وإنما مع قرارات الإنفاق، ومن جهة أخرى فإن الضرائب غير المباشرة تشمل ضرائب كضريبة الإنتاج الزراعي وتصدير القطن، التي بما يخص التصدير على الأقل يجب أن يتحملها أصحاب الأرض والمزارعون من دخولهم ولا يمكن نقلها أماما الى المستهلكين كما أن مدى امتصاص الضريبة أو انعكاسها لا يمكن تحديده إذا لم يتم فحص حالات العرض والطلب في السوق.⁷²

الجدول (2) الضرائب ومعدلاتها

اسم الضريبة	القانون أو المرسوم	معدل الضريبة
ضريبة الرواتب والأجور وفق معدلات تصاعدية	المادة 1 من المرسوم التشريعي 42 لعام 2011 والمعدلة وفق المرسوم التشريعي رقم 46 لعام 2015	تبدأ أدنى شريحة بين 5% عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المعفى 15 ألف ليرة، وأعلى شريحة 22% عن جزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز 75 ألف ليرة
ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية تقسم إلى فئتين: فئة مكلفي الأرباح الحقيقية الخاضعة لنظام ضريبي متصاعد وفئة مكلفي الدخل المقطوع	المرسوم التشريعي 51 لعام 2006	تبدأ أدنى شريحة بين 10% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى 200 ألف ليرة وأعلى شريحة 28% عن جزء الربح الصافي المتجاوز لمليون وحتى ثلاثة ملايين
ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة	عُدلت في القانون 24 لعام 2003	تفرض بمعدل وحيد قدره 7.5%.

ضريبة ريع العقارات خاضعة للنظام التصاعدي عن بدل إيجار العقارات باستثناء عقارات المنشآت الصناعية غير المؤجرة.	عدلت وفق المرسوم التشريعي رقم 53 لعام 2006	تقع الشرائح بين 14% عن جزء الربح السنوي الذي لا يتجاوز 1750 ليرة و60% عن جزء الربح السنوي الذي يتجاوز 20 ألف ليرة
ضريبة ريع العرصات تفرض بمعدلات تصاعدية	حددت وفق المرسوم التشريعي رقم 53 لعام 2006	تقع الشرائح بين 6.5 في الألف عن جزء القيمة الذي لا يتجاوز 20 ألف ليرة و12.5 في الألف عن جزء القيمة الذي يتجاوز 100 ألف ليرة
الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي تشمل 31 بنداً من المواد الاستهلاكية والخدمات	حددت بموجب القانون رقم 18 لعام 1987 وتم إجراء تعديلات عليه وفق المرسوم 61 لعام 2004	أقل ضريبة مقدارها 1.5% على جميع المواد المستوردة ماعدا المواد الأولية اللازمة للصناعة الخاضعة لرسم جمركي 1% وأعلى ضريبة مقدارها 35% على المواد الكحولية المستوردة والمحلية الصنع
الضرائب الجمركية على المستوردات والصادرات	قانون الجمارك رقم 9 لعام 1975 والمرسوم التشريعي رقم 265 لعام 2001	أعلى رسم لا يتجاوز 60% من قيمة البضاعة في التعرفة النافذة لعام 2007
رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايا	عُدلت وفق المرسوم 56 لعام 2004	تراوح بين 6.9% على المبادلة و75% على الوصية وفق القيمة المخمّنة

2-4-2 وثائق وبيانات ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية:

تعتبر البيانات والوثائق المحاسبية التي يعتمد عليها المكلف أدلة لإثبات للنفقات المتعلقة بالنشاط الصناعي أو التجاري والإيرادات الناتجة عن التوضيح بها، لذلك اهتمت الدوائر المالية بتلك البيانات والوثائق، وحرصت على أن تكون كاملة ومنظمة، لإثبات صحة الأرباح التي يصرح عنها المكلف الخاضع لضريبة دخل الأرباح الحقيقية. وقد صنف المشروع الضريبي هذه البيانات والوثائق على النحو التالي:⁷³

1 - الوثائق المحاسبية.

2- الدفاتر المحاسبية

3- البيان الضريبي.

2-4-2-1 الوثائق المحاسبية:

نصت الفقرة الثالثة من المادة (14) من قانون الدخل رقم 24 لعام 2003 على أنه: (يترتب على جميع المكلفين أن يبرزوا للدوائر المالية جميع الوثائق الحسابية، وقوائم الجرد، ودفتر الرسائل، ووثائق القبض والصرف وفواتير الشراء والبيع، وبصورة عامة جميع المستندات التي من شأنها التثبت من صحة بياناتهم).⁷⁴

يستدل من أحكام الفقرة السابقة أنه يتوجب على المكلف إبراز جميع الوثائق الحسابية والفواتير والمستندات التي من شأنها إثبات أرباحه الحقيقية، إذ أن الدوائر المالية أعطت تلك المستندات والوثائق أهمية خاصة، عندما فرضت على المكلف إبرازها للتأكد من صحة بياناته. حيث يجوز الدوائر المالية أن تقوم في سبيل تحقق الضريبة بكل تدقيق وتحقق و أن تطلب من المكلفين جميع الوثائق والقوائم والعقود، وأن تطلع على حركات النقود والحسابات في المصارف، وتشمل الوثائق عادة فواتير البيع والشراء ورخص الاستيراد والتصدير.

⁷³ محمد خير صافي، هاشم، (2015). دور المحاسب القانوني في زيادة الحصيلة الضريبية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سوريا. ص: 51.

⁷⁴ المادة 14 من قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003.

وبصورة عامة، تعتبر (الوثائق المحاسبية) كل وثيقة ثبوتية مؤيدة لما هو وارد في الدفاتر، إذ أن الدوائر المالية اعتبرت جميع الوثائق المحاسبية الموجودة لدى المكلف وسائل صالحة لإثبات كل ما هو مسجل في دفاتره، بما فيها صور رسائل الفاكس والوثائق المستخدمة في الكمبيوتر. فقد قبلت تلك الدوائر استخدام المكلفين للحاسوب في تنظيم محاسبتهم، بشرط استخدام اللغة العربية أساساً في القيد والترحيل، واعتبرت بمثابة الدفاتر الإلزامية للمكلف وذلك في بلاغها رقم 6471/25/1 تاريخ 12/3/1984.⁷⁵

2-2-4-2 الدفاتر المحاسبية:

ألزمت التشريعات الضريبية السورية المكلفين الخاضعين لضريبة الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية (فئة الأرباح الحقيقية) بمسك دفاتر منتظمة وكاملة تظهر أرباحهم الحقيقية، وهذا ما أكدته المادة (6) من قانون الدخل رقم (24) لعام 2003 (على كل مكلف خاضع للضريبة أن يمك قيوذا محاسبية منتظمة وكاملة تظهر أرباحه الحقيقية). إلا أن التشريعات والقوانين الضريبية لم تقدم تعريفة واضحة للدفاتر المنتظمة، كما أنها لم تعط أي شكل أو أسلوب معين لمسك تلك الدفاتر، وهذا الأمر استدعى اللجوء إلى أحكام قانون التجارة السوري /24/ الذي حدد مضمون الدفاتر المحاسبية الواجب مسكها، وشكلها، وأصول التسجيل فيها.⁷⁶ وأهم تلك الأحكام في المواد/16-17-18/: فوفقاً للمادة /16/ من القانون التجاري، يجب على كل تاجر أن يمك على الأقل الدفاتر الثلاثة الآتية:⁷⁷

أ- دفتر اليومية: يستعمل هذا الدفتر لقيد جميع العمليات التي يقوم بها التاجر يومية وخلال الفترة المحاسبية التي يمارس فيها نشاطه التجاري.

⁷⁵ محمد خير صافي، هاشم، (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 51.

⁷⁶ المادة 6 من قانون الضريبة على الدخل لعام 2003.

⁷⁷ المادة 16 من قانون التجارة رقم 12 لسنة 1966.

ب- دفتر صور الرسائل: وهو الذي تسجل فيه جميع الرسائل والبرقيات التي يرسلها التاجر، غير أنه لتقديم العلم وانتشار الكمبيوتر والفاكس، أصبح التاجر يقوم بطبع نسختين من الرسالة أو الفاتورة، ويحتفظ بنسخة لديه ويرسل الأخرى.

ج - دفتر الجرد والميزانية: وينظمان مرة على الأقل في كل سنة. أما في المواد 17 و18 من القانون التجاري، فقد تم تحديد بعض الشروط الشكلية لكي تكون الدفاتر معها مقبولة. حيث نصت المادة 17/ على تنظيم الدفاتر التجارية الإلزامية وفقا للشروط الواردة في المبحث الثاني . ولما كان انتظام الدفاتر وكمالها وإظهارها للأرباح الحقيقية يتوقف على أنواع الدفاتر المسوكة، وعلى طريقة التسجيل المتبعة فيها، فقد قام المشرع الضريبي - محاولة منه لمنع أي لبس أو خلط - بتحديد حد أدنى من الدفاتر والمستندات التي يجب مسكها من قبل مكلفي ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية.

3-2-4-2 الدفاتر المنتظمة من الوجهة الضريبية: ⁷⁸

إن الدفاتر المنتظمة من الوجهة الضريبية هي الدفاتر التي تصلح لإقناع الدوائر المالية بذاتها و بصحة نتائج أعمال المكلف المدونة بها. لذلك لا بد من أن نستعرض مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى تكون الدفاتر منتظمة من الوجهة الضريبية وهذه الشروط هي :

1- أن تكون هذه الدفاتر مما نص عليه قانون التجارة بالنسبة للتجار، أما لبقية التجار فقد أخذ المشرع الضريبي بالحسبان وضع المهن غير التجارية، فقد نصت المادة 14 من قانون الدخل على(انه يترتب على المكلفين غير أصحاب المهن الصناعية و التجارية في حال عدم وجود ميزانية، أو حساب الأرباح و الخسائر لديهم - أن يقدموا إثباتا لبيانهم أي جدولاً يتضمن مجموع وارداتهم الأصلية غير الصافية و جميع النفقات المتعلقة بمهنتهم و الأعباء القابلة للتزليل و مقدار ربحهم الصافي خلال السنة المالية السابقة) .

⁷⁸ محمد خير صافي، هاشم، (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 52.

حتى أن الدوائر المالية راعت أوضاع بعض المكلفين الذين ينظمون القيود المحاسبية على أساس حساب

الصوافي وعدت قيودهم كاملة و منتظمة في إحدى الحالتين :

- إذا كان المكلف يستورد بضاعة بالجملة و يبيعها عادة بالجملة دون المفرق .

- إذا كان المكلف يستورد بضائع ذات أصناف محدودة (برادات - غسالات - أفران غاز) و يبيعها بالجملة أو المفرق .

2- أن تتوافر بالدفاتر مجموعة من الشروط الشكلية: بحيث تكون الدفاتر التجارية خالية من أي فراغ أو

كشط أو تحشية فيما دون بها و أن ترقم كل صفحة من صفحات دفترتي اليومية و الجرد و اليوميات المساعدة . و يجب أن تكون القيود مسجلة وفقا لما تقضي به قواعد علم المحاسبة و ما استقر عليها العمل بالنسبة لهذا النوع من الصناعة أو التجارة.

و لقد لخصت المادتان 18- 17من قانون التجارة السوري شروط الدفاتر المنتظمة بما يلي :

- أن تكون العمليات مقيدة بالدفاتر بحسب تاريخ وقوعها .

- أن تكون الدفاتر مرقمة و مؤشرا عليها من رئيس المحكمة البدائية المدنية أو من قاضي الصلح في المدن التي لا توجد فيها محكمة بدائية لان ترقيم الدفاتر و التأشير عليها يمنع المكلف من إضافة قيود لاحقة أو قيام المكلف بتبديل الدفاتر الأصلية .

- أن تكون الدفاتر بلا بياض أو فراغ .

- أن تكون الدفاتر خالية من النقل على الهامش و من المحو و التحشية بين السطور .

3- أن تكون الحسابات المنتظمة ممسوكة حسب الأصول الفنية المعترف بها في العرف المحاسبي، حيث

إن طريقة القيد المزدوج متى استلزمته طبيعة عمل المنشأة هي أمثل الطرائق التنظيم دفاتر المكلف .

4- يشترط لكي تكون الدفاتر المحاسبية منتظمة أن تكون جميع القيود فيها مدعمة بمستندات و وثائق تثبت

جدية العملية و يجب أن تكون هذه المستندات محفوظة بطريقة منتظمة , و يسهل معها مراجعة القيود المدونة في

الدفاتر، وهذه المستندات إما أن تكون مستندات خارجية مثل فواتير الشراء أو مستندات داخلية مثل صور فواتير البيع. وهذا أمر طبيعي لأن إثبات العمليات المالية في الدفاتر لا يكون مؤيدا إلا بالمستندات المتعلقة بها فالمستند هو دليل إثبات يؤيد عملية حقيقية حدثت فعلا. فعلى المكلف أن يحتفظ بصورة طبق الأصل من جميع المراسلات و البرقيات التي يرسلها لأعمال التجارة، و كذلك ما يرد عليه من جميع المراسلات و البرقيات المتعلقة بأعمال تجارته.

5- يشترط لتكون الدفاتر منتظمة أن يكون لدى المكلف نظام محكم للضبط الداخلي: فالضبط الداخلي للمخزون السلعي مثلا يؤدي إلى تحقيق الرقابة على المواد و البضاعة الواردة و البضاعة المنصرفة من المخازن بما يحقق القضاء على التالف و العادم من البضاعة و يقلل من احتمالات التلاعب بالسلع. ونظام الضبط الداخلي للمدفوعات و المقبوضات يتطلب مثلا أن يقسم العمل إلى حلقات مختلفة فنظام مراقبة سليم في مثل هذه الحالة يحول دون أي تلاعب يمكن أن يقوم به المكلف أو مستخدموه، ومع ذلك من المفروض أن نفرق بين المنشآت الكبيرة و المنشآت الفردية. ففي الحالة الأولى المنشأة ملزمة بإتباع نظام للضبط الداخلي يتناسب مع حجم المنشأة، أما في الحالة الثانية حالة غياب نظام ضبط داخلي، فمن المفروض على الأقل أن تكون الأرباح المتحققة متفقة مع أرباح المثل و متناسبة أيضا مع رأس المال المستثمر أو متناسبة مع رقم الأعمال.

6- يشترط الأمانة في الدفاتر: يجب أن تتضمن دفاتر المكلف جميع العمليات التي قام بها، فمثلا على المكلف أن يقيد في دفتر اليومية الأصلي جميع العمليات المالية التي يقوم بها و كذلك مسحوباته الشخصية و يتم هذا القيد يوما بيوم و بالتفصيل، و أن لا يوجد مغالاة بالمصاريف و الأعباء و تمثل المبيعات الرقم الحقيقي..الخ. ولا تتحقق الأمانة في دفاتر المكلف عندما يمسك دفاتر مزدوجة: دفاتر تمثل نشاطه فعلا و تبين مقدار ربحه الحقيقي و دفاتر خادعة منظمة ومنسقة مخصصة للدوائر المالية، و تخفي غالبا جزءا كبيرا من العمليات و تنقص من الربح الصافي و لهذا نجد أن الدوائر المالية السورية تمنع ازدواج دفاتر المكلفين و تطلب من مراقبي الدخل مفاجأة المكلف في أثناء عمله، فيضعون توقيعهم على الدفاتر المحاسبية التي يعثرون عليها إشعارا بمشاهدتها، و تقوم

الدوائر المالية في مركز المحافظات و المناطق بفتح سجل خاص لقيد اسم المكلف الذي يتقدم لمهر دفاتره، و اسم مهنته و أنواع الدفاتر التي تمهر.

2-4-2-3-1 البيانات التي يلزم مكلفو ضريبة دخل الأرباح الحقيقية تقديمها للدوائر المالية: 79

لقد قضت المادة (2) من المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 2006 بأنه يترتب على المكلفين أن يقدموا إلى الدوائر المالية ببيان خطية بنتائج أعمالهم الصافية من ربح أو خسارة خلال السنة السابقة في الآجال التالية :

4-لغاية (31) أيار من كل عام بالنسبة للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ومكلفي قسم كبار المكلفين.

2- لغاية (31) آذار من كل عام بالنسبة لسائر المكلفين الآخرين. ويجوز لوزير المالية في حالات استثنائية يعود تقديرها إليه أن يمنح مهلة إضافية لا تتجاوز ستين يوما.

ويلزم جميع المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية بتقديم بيان ضريبي إلى الدوائر المالية سواء كانت نتيجة أعمالهم ربح أو خسارة وسواء كانوا معفيين من الضريبة أم لا وقد ألزمت المادة (9) من المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 2006 مكلفي زمرة الأرباح الحقيقية أن يقدموا بيانات أرباحهم السنوية المنصوص عليها في المواد 13/، 14، 15، 23 / من القانون المذكور معتمدة من قبل محاسب قانوني مجاز أصولا من غير العاملين في الدولة باستثناء المكلفين المعتدين أدناه .

- مكاتب وشركات تدقيق الحسابات والمحاسبين القانونيين.

- المخلصون الجمركيون.

- محطات بيع الوقود .

- مستثمرو مدن الملاهي ومستثمرو الفرق الرياضية واستعراضات السيرك .

79 المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006.

- مهنة تأجير وإعادة تأجير المنشآت الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية أو بعض أصولها .

إذا قدم أحد المكلفين بضريبة الدخل على الأرباح الحقيقة بياناً غير معتمد من محاسب قانوني مجاز، فعلى الدوائر المالية إنذار المكلف للامتثال لأحكام القانون خلال مدة 30/ يوماً من تاريخ تبليغه الإنذار، فإن امتثل إلى ذلك فتفرض بحقه غرامة عدم اعتماد البيان بواقع 5% من الضريبة أما إذا لم يمتثل خلال المدة المحددة فلا يعتد بالبيان غير المعتمد ويضاف إلى الضريبة المترتبة عليه غرامة عدم اعتماد البيان وقدرها 10% من الضريبة.

2-4-2-3 الوثائق المرافقة للبيان: ⁸⁰

حددت المادة 14/ من القانون (24) لعام 2003 الوثائق الواجب تقديمها مع البيان وهي :

- الميزانية العمومية في 31/12

- حساب التشغيل بالنسبة للمنشآت الصناعية .

- حساب المتاجرة .

- حساب الأرباح والخسائر .

- جدول بالمبالغ المأخوذة من الأرباح باسم الإستهلاكات بصورة مفصلة .

- جدول بالبيانات والوثائق الواردة بالمادة 6/ من القانون (25) لعام 2003 المتعلق بالاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي .

2-5 الإصلاحات الضريبية المطبقة على الإدارة الضريبية في سورية:

إيماناً بأن العنصر الأساسي لبرنامج الإصلاح الضريبي هو الاتجاه نحو إنشاء إدارة ضريبية حديثة تتسم بالفاعلية والكفاءة والعدالة ومن خلال التعاون مع وزارة الخزانة الفرنسية ومشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي (ISMF)، فقد تم إعادة هيكلة وزارة المالية على أسس حديثة ومتطورة وبما يتماشى مع الأساليب المتبعة في الكثير من الدول

⁸⁰ قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003.

المتطورة، وقد تم تنفيذ كثير من الإجراءات التي من أهمها إعادة هيكلية الإدارة الضريبية طبقاً للوظائف وفق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، بعدما كانت تعتمد المستويات الإدارية التي يغلب عليها التسلسل العامودي والتي كان يتضارب العمل بين الإدارات الإشرافية والتنفيذية، وتوج هذا العمل بإنشاء الهيئة العامة للضرائب والرسوم بصدر القانون رقم (24) للعام 2007، كي تشرف على رسم الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الضريبية ومتابعتها من خلال إدارة واحدة، وصدر القرار الوزاري رقم (2428) للعام 2006، المتضمن إحداث قسم لكبار المكلفين في مديرية مالية دمشق وريفها على أن يعمم على كافة المحافظات، وكذلك القرار رقم (2571) للعام 2008 والقاضي بإحداث قسم متوسطي المكلفين وحدد القرار رقم (3120) للعام 2010 مهام قسم متوسطي المكلفين، كما تم إحداث مديرية الإيرادات العامة في الإدارة المركزية لوزارة المالية والتي تتولى الربط والاتصال بين الهيئة والوزارة، وطي جميع مديريات الدخل والجباية والإيرادات في الإدارة المركزية.

وجميع هذه التطورات التي أصابت الإدارة الضريبية كانت نتيجة حتمية لهذا المشروع التطويري الأمر الذي وفر الكثير من الجهد والتكلفة، وأعيد تنظيم العلاقة مع الجهات الحكومية المختلفة والمؤسسات وغرف التجارة والصناعة وإدارة الجمارك العامة، وتم رفد هذه الهيئة بالكوادر المؤهلة والقادرة على القيام بإدارة الضريبة على القيمة المضافة مستقبلاً وذلك من خلال مشروع واسع للتدريب وإعادة التأهيل للعاملين في الوزارة ومؤسساتها، وبالتنسيق مع عدة جهات فقد قطعت الوزارة خطوات لا بأس بها في مجال المعلوماتية بتركيب شبكة حواسيب مع برمجياتها ووضعت تحت الاستثمار في كل مديريات الإدارة المركزية، ومديريات المالية في باقي المحافظات، الأمر الذي سوف يرتقي بأدوات العمل ويساعد على تعميم مشروع النافذة الواحدة في المديريات المالية، هذا بالإضافة للربط المعلوماتي مع الوزارات والجهات العامة ذات العلاقة وخاصة البنك المركزي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومديرية الجمارك العامة والمصارف وغيرها، بالإضافة إلى إحداث مشروع البطاقة الذكية الذي كان بالتهاون مع الحكومة الماليزية الذي سوف يسهل إدخال المعلومات الكاملة عن المكلفين وخصوصاً البيانات عن كبار المكلفين كمرحلة أولى، بعد قيام الإدارة الضريبية بعملية تصنيف للمكلفين طبقاً لحجم الأعمال وإنشاء وحدة لكبار المكلفين، الأمر الذي سوف

يُهيئ لإنشاء نظام معلومات مالي Financial Information System وإحداث قواعد بيانات مالية Financial

databases، تساعد في صنع القرارات المالية.⁸¹

⁸¹ شهاب الدين. جمال. 2015. أثر الضريبة على القيمة المضافة في إعادة توزيع الدخل القومي. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. سوريا. ص: 133.

المبحث الثالث: دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي

إن الهدف من إعداد القوائم المالية هو توفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات ومنها وزارة المالية، فبعد ان يتم إعداد القوائم المالية من قبل مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية يتم تدقيقها من قبل محاسب خارجي وتقديم بيان ضريبي للدوائر المالية يظهر نتائج أعمالهم من ربح أو خسارة وذلك بموجب المادة 2 من المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006، فالربح المحاسبي والبيانات الموجودة في القوائم المالية تشكل المادة الأولية للوصول للربح الضريبي.

لتحديد مقدار الضريبة المستحقة على المكلفين لا بد من تحديد وعاء الضريبة تحديداً دقيقاً لما نصت عليه التشريعات الضريبية بالإضافة الى ما تظهره القوائم المالية والحسابات الختامية من نتائج اعمال المنشأة من ربح أو خسارة.

وبما ان الهدف الأساسي الذي تسعى له الإدارة الضريبية هو التحديد الفعلي الدقيق للربح الخاضع للضريبة فلا بد ان تكون المعلومات المحاسبية المعدة من قبل المكلفين بدفع الضريبة كاملة وملائمة وصادقة كونها هامة جداً لحساب الضريبة المترتبة على المكلف، فبعد أن يتم تحديد الربح المحاسبي باتباع اساليب ومعالجات محاسبية يتم تحديد الربح الضريبي من خلال تنزيل ما يتوجب تنزيله قانونياً وإضافة ما يتوجب اضافته للوصول الى الربح الضريبي الذي يتم تطبيق النسب الضريبية المفروضة بموجب التشريع الضريبي عليه ليتم تحديد مقدار الضريبة الصحيحة المستحقة على المكلف.

في بعض الأحيان يقوم مراقب الدخل في تقدير الربح الضريبي تقديراً ذاتياً بناء على الحكم الشخصي، وذلك لعدة اسباب منها تخلف المكلفين عن تقديم البيان الضريبي بالوقت المناسب او بسبب ان المعلومات المحاسبية والوثائق المرفقة للبيان لا يمكن الاعتماد عليها لان هناك احتمالية كبيرة بالتلاعب بهذه المعلومات وعدم شمولها بعض نشاطات المكلف وهذا يؤدي بدوره الى نقصان التحصيل الضريبي، أو بناء على هذه المعلومات الغير صحيحة

يتم حساب مقدار الضريبة وتكون بهذه الحالة غير دقيقة لأنها بنيت على معلومات خاطئة وهكذا يتم التهرب الضريبي.

يمكن ان يكمن التلاعب المعلومات المحاسبية من خلال استغلال المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية وبدائل القياس لنقل القوائم المالية من ما يجب ان تكون عليه الى مايفضل المكلف ان يبلغ عنه، ومن خلال تضخيم المشتريات من خلال فواتير شراء وهمية أو عدم التصريح بعمليات بيع بغرض التقليل من الإيرادات أو اختيار مبادئ محاسبية تؤدي إلى تخفيض رقم بند من بنود القوائم المالية الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على نتيجة الأعمال، مثل استخدام مبدأ التحفظ الذي يعني اختيار طرق محاسبية التي تحافظ على انخفاض نسبي للقيم المتضمنة في الأصول، إن هذا المبدأ لا يؤثر فقط على الميزانية وإنما يمتد أثره إلى عناصر قائمة الدخل مما يؤثر على الأرباح الصافية.

بالتالي يجب ان تحتوي المعلومات المحاسبية على خصائص الجودة التي من خلالها يتم الثقة أكثر بهذا المعلومات والاعتماد عليها في تحديد مقدار الضريبة.

ومن أهم الخصائص التي يجب ان تحتوي عليها هذه المعلومات لكي تكون مفيدة في معرفة مقدار الضريبة الصحيحة هي خاصية الموثوقية التي تعني خلو هذه المعلومات من الأخطاء والتحيز وانها معروضة بطريقة صادقة وخالية من الغموض والتعقيد وتعكس وتصور الوضع الاقتصادي الفعلي للمنشأة على قدر ممكن ويتم ذلك من خلال تقديم بيانات متوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تعطي مؤشرا ايجابيا على مصداقية البيان الضريبي وعدم استغلال أي ثغرات موجودة في المعايير والمبادئ المحاسبية أو البرامج المحاسبية، ومايعزز موثوقية المعلومات المحاسبية تقديم مستندات مالية ملحقه بالمستندات المالية الأساسية مثل تقييم المخزون واعداد كشوف الاهتلاك، فواتير الشراء والبيع.

وايضا من الخصائص المهمة والتي يجب ان تتوافر في المعلومات المحاسبية هي خاصية الملاءمة التي تؤثر على معرفة مقدار ضريبة الدخل من قبل مراقب الدخل من خلال تقديمها في الوقت المناسب وقدرة مراقب الدخل

على تكوين تصورات مستقبلية عن أرباح المنشأة بالاعتماد على القوائم والوثائق الحالية وأن يكون قادرا من خلالها على تقييم أو تأكيد مقدار سابق للربح الضريبي أو تعديله.

مما سبق يتبين أن هناك دور للمعلومات المحاسبية في حال احتوائها على خصائص الجودة في الاعتماد على الربح المحاسبي للوصول للربح الضريبي وبالتالي معرفة مقدار الضريبة المترتبة الصحيحة على المكلف والذي بدوره يؤدي الى زيادة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

خلاصة الفصل الثاني:

التهرب الضريبي هو عدم دفع الضرائب التي على ذمة المكلفين، سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، وذلك بأساليب محاسبية وقانونية وجميعها تصب في مصب واحد وهو نهب أموال الخزينة، ويعود التهرب الضريبي إلى أسباب عديدة منها التشريعية والسياسية والأخلاقية..... الخ، وهذا ما يؤدي إلى آثار وخيمة على اقتصاد الدولة عامة وعلى خزينة الدولة خاصة.

وهذا ما يفرض على الدولة الحد من التهرب الضريبي، ولكي تقوم بذلك بكفاءة يجب على الأقل أن تكون فكرة عن حجم الظاهرة والمستوى الذي تبلغه وذلك باستخدام أساليب لقياس التهرب الضريبي مثل التقدير حسب قدرة الأداء الضريبية أو التقدير عن طريق التدقيق الضريبي، وبسبب الأهمية البالغة للنظام الضريبي ولأنه يعد سبباً مباشراً للتهرب الضريبي فيجب تطويره ل يتميز بسمات العدالة والملاءمة والوضوح وتحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالإصلاح الضريبي الذي يعتبر محوراً هاماً من محاور الإصلاح الاقتصادي عن طريق مجموعة من الإجراءات مثل توسيع نطاق الضرائب وتعويض الخفض في الحصيلة الضريبية.... الخ، فبقاء النظام الضريبي على هذه الحال سيظل يعاني من مشكلات مزمنة في المطارح الضريبية وفي التحصيلات الضريبية وعدم العدالة في الضرائب سيؤثر على الإيرادات الضريبية ومن ثم في الانفاق الاستثماري المفترض أن يكون ذا مساهمة فعالة في المشاريع الكبرى في المراحل المقبلة.

ومن الاتجاهات للحد من التهرب الضريبي هو ان تكون المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المكلفين بدفع الضرائب تحتوي على خصائص الجودة الأساسية وهي الملائمة والموثوقية والتي تساعد في الاعتماد على هذه المعلومات لتحديد مقدار الضريبة المترتبة على المكلفين.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

المبحث الأول: مجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: مجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وصدقها وثباتها، ويتضمن وصفاً للأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة من خلال مايلي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

ثانياً: أداة الدراسة

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

رابعاً: إجراءات الصدق والثبات للاستبانة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من مراقبي الدخل وموظفي الضرائب في الدوائر المالية في محافظتي دمشق ودرعا وتم التركيز على الموظفين الذين كانت اختصاصاتهم محاسبة لصعوبة فهم الموظفين الآخرون لفقرات الاستبانة، وتم توزيع 70 استبانة واسترد منها 30 استبانة.

يتبين من الجدول رقم (1) أن حجم العينة هو 70 شخص معظمهم حاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس، وسنوات خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة.

الجدول (1) وصف عينة الدراسة

Statistics		
المؤهل التعليمي	سنوات الخبرة	
70	70	العدد الكلي
بكالوريوس	من 11 سنة إلى 15 سنة	المنوال

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

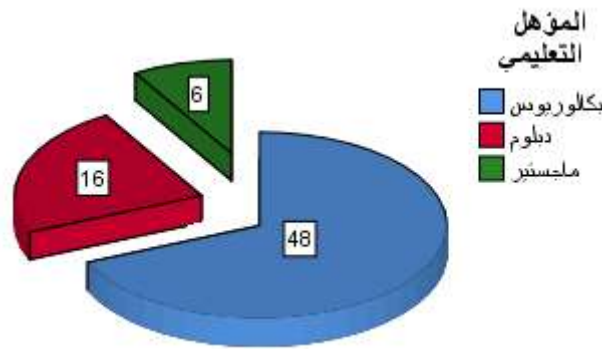
متغير المؤهل التعليمي:

يظهر الجدول رقم (2) ما يلي: تتكون العينة من 70 مفردة، منهم 48 حاصلين على درجة البكالوريوس بنسبة 68.6%، 16 حاصلين على درجة الدبلوم بنسبة 22.9%، 6 حاصلين على درجة الماجستير بنسبة 8.6%.

الجدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	48	68.6
دبلوم	16	22.9
ماجستير	6	8.6
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)



الشكل (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل التعليمي

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

متغير سنوات الخبرة:

يظهر الجدول رقم (3) ما يلي: تتكون العينة من 70 مفردة، منهم 4 خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة

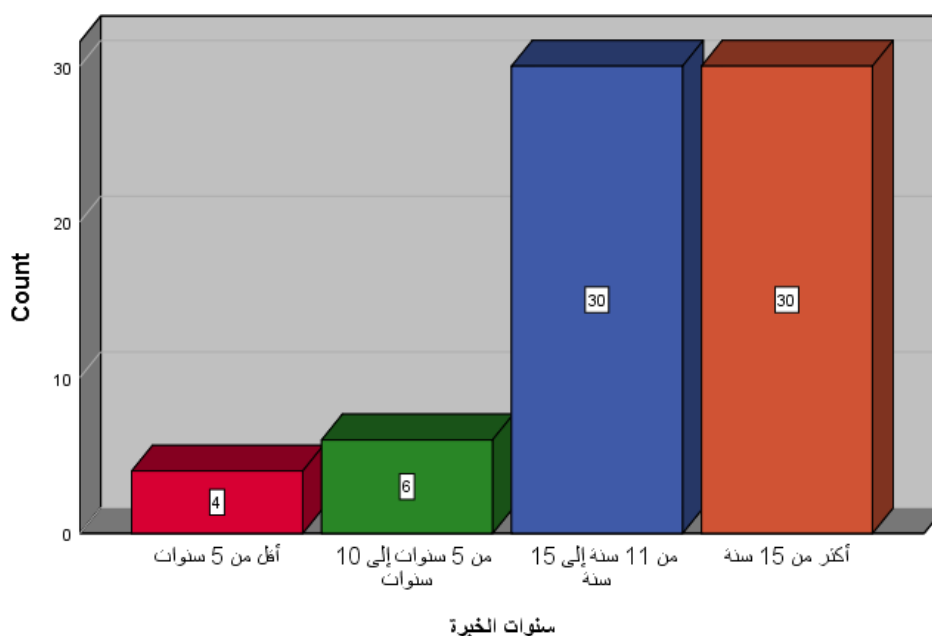
5.7%، 6 خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 8.6%، 30 خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة بنسبة

42.9%، 30 خبرتهم أكثر من 15 سنة بنسبة 42.9%.

الجدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	5.7
من 5 إلى 10 سنة	6	8.6
من 11 سنة إلى 15 سنة	30	42.9
أكثر من 15 سنة	30	42.9
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)



الشكل (2) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

ثانياً: أداة الدراسة:

استبانة دور جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل مكلفي دفع الضريبة في الحد من التهرب الضريبي
(من إعداد الباحثة):

قامت الباحثة بمراجعة أدبيات البحث المتعلقة بدور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي خلال ذلك أعدت الباحثة الاستبانة، المكونة من محورين، بحيث يتألف كل محور من عدة عبارات ويكون لكل عبارة إجابة واحدة من عدة إجابات، يختار المستجيب الإجابة التي تتفق مع وجهة نظره، ووضعت الباحثة (1) لا أوافق بشدة و(2) لا أوافق و(3) محايد و(4) أوافق و(5) أوافق بشدة، باستثناء الأسئلة المتعلقة بالصفات الشخصية عن العامل، وقسمت الباحثة الأسئلة إلى مجموعتين تعبر في مجملها عن جودة المعلومات المحاسبية وهي (المجموعة الأولى مختصة باختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية، والحد من التهرب الضريبي، المجموعة الثانية مختصة باختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية، والحد من التهرب الضريبي)، كما هي موضحة في الجدول رقم (4).

الجدول (4) يوضح مجموعات الاستبانة وعدد بنودها

المجموعات	أسئلة الاستبيان
المجموعة الأولى	من 1 إلى 17
المجموعة الثانية	من 18 إلى 27

المصدر: إعداد الباحثة

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

أستخدم في الدراسة مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تم من خلالها التحقق من تساؤلات وفرضيات الدراسة وربط متغيراتها مع بعضها البعض وهذه الاختبارات هي: Pearson Correlation من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرات، Cronbach Alpha لحساب معامل ثبات الاستبيان، اختبار Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk للتأكد من شرط اعتدالية البيانات، نموذج الانحدار Regression لتحديد مقدار دور المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ANOVA تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق، Post Hoc باستخدام LSD للمقارنات المتعددة، التحليل الوصفي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتمت معالجة النتائج ضمن الرزمة الإحصائية (SPSS).

رابعاً: إجراءات الصدق والثبات لأداة الدراسة:

1- اختبار الصدق (Validity):

يستخدم اختبار الصدق لاختبار صدق أداة جمع المعلومات والبيانات، ومدى قدرتها على أن تقيس ما تسعى الدراسة إلى قياسه فعلاً، بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية، وتعكس المعنى الحقيقي والفعلي للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية، حيث يعد الاختبار صادقاً إذا كان يقيس بالفعل الوظيفة المخصص لقياسها دون أن يقيس وظيفة أخرى.

❖ صدق المحكمين Face Validity:

قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من السادة الأساتذة في كلية الاقتصاد للتأكد من صدق الاستبانة وسلامة مفرداتها، وذلك من خلال إبداء آرائهم في الأمور التالية:

1- هل تحتوي أسئلة الاستبانة على عبارات غامضة؟

2- هل يمكن تطبيق الاستبانة على مراقبي الدخل وموظفي الضرائب في الدوائر الضريبية والتي لها علاقة

بموضوع الاستبانة بمختلف مؤهلاتهم واختصاصاتهم وخبراتهم؟

3- هل تتناسب البدائل المختارة لكل سؤال مع صيغة السؤال؟

كذلك الحكم على مدى وضوح العبارة، ومدى ملاءمة العبارات لما وضعت من أجله، ودقة الصياغة اللغوية، وفي ضوء تعديلات المحكمين وإرشاداتهم قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة، وفُرغت البيانات على برنامج (SPSS) وأُجري الصدق البنائي والثبات على عينة الدراسة البالغ عددها (70) مفردة.

❖ الصدق البنائي

قامت الباحثة بحساب الصدق البنائي من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل محور والدرجة الكلية للمقياس وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (5):

الجدول (5) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين كل محور والمقياس ككل

الحد من التهرب الضريبي	معامل ارتباط بيرسون
.798*	موثوقية المعلومات المحاسبية
.800*	ملاءمة المعلومات المحاسبية

*الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

تشير النتائج إلى أن الارتباطات بين كل محور والمقياس كامل قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% مما يدل على وجود صدق بنائي أي أن الاستبانة متجانسة في قياس السمة المقاسة.

2- الثبات (Reliability):

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) التي يمكن من خلالها حساب القيمة الأدنى لمعامل ثبات الاسبيان، والتي تعني أن تكرار تطبيق أداة البحث على نفس وحدة التحليل يؤدي إلى التوصل إلى نفس النتيجة، بغض النظر عن الباحث الذي يقوم بتطبيق تلك الأداة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (6):

الجدول (6) معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاوَر الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
موثوقية المعلومات المحاسبية	17	0.675
ملاءمة المعلومات المحاسبية	10	0.822
الحد من التهرب الضريبي	27	0.878

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أنه تم حساب الثبات لكل محور من محاور المقياس وكذلك على المستوى الكلي وقد تبين من خلال النتائج أن معامل الثبات الكلي (0.878) وهي قيمة عالية مما يؤكد ثباتاً عالياً للمقياس وصلاحيته للتطبيق والاطمئنان لنتائجه.

شرط الاعتدالية:

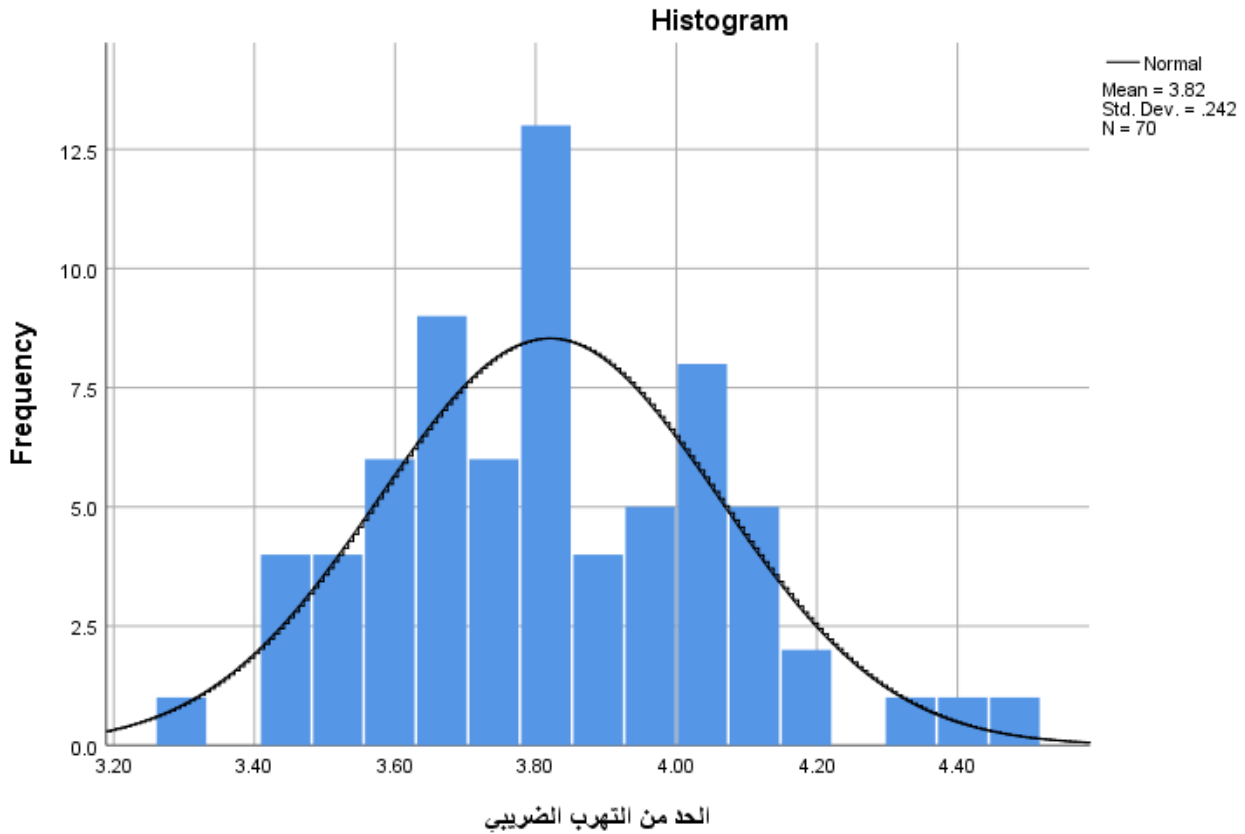
قامت الباحثة باختبار التوزيع الاعتدالي لمعرفة إذا كانت العينة معلية أو لا معلية، وذلك باستخدام اختبار كلومجروف-سميرنوف واختبار شابيرو-وينك كما هو مبين بالجدول رقم (7):

الجدول (7) اختبار التوزيع الاعتدالي لعينة الاستبيان

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
الحد من التهرب الضريبي	.092	70	.200*	.980	70	.334
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لكلا الاختبارين أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته للتوزيع الطبيعي، وبالتالي تعد العينة معلمية، كما يدل على ذلك الإحصاء الوصفي في الشكل رقم (3):



الشكل (3) توزيع عينة الاستبيان

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

قامت الباحثة بقياس وجهات نظر العاملين أفراد عينة الدراسة على محوري الاستبانة المتعلقة بالحد من التهرب الضريبي، وتم استخدام التحليل الوصفي من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، حيث تم ترتيب متوسط دور المحورين في الحد من التهرب الضريبي حسب الأكثر تأثيراً، كما هو موضح في الجدول (8):

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محوري الاستبانة

الرقم	المحاور	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدور في الحد من التهرب الضريبي
1	موثوقية المعلومات المحاسبية	70	3.97	0.24	1	مرتفع
2	ملائمة المعلومات المحاسبية	70	3.56	0.41	2	مرتفع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (8) أن أكثر محور له دور في الحد من التهرب الضريبي هو (موثوقية المعلومات المحاسبية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.97) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذا المحور في الحد من التهرب الضريبي، يليه محور (ملائمة المعلومات المحاسبية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.56) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذا المحور في الحد من التهرب الضريبي.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية، والحد

من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية 0.05

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور موثوقية المعلومات المحاسبية، كما هو موضح في الجدول (9):

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور موثوقية

المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدور في الحد من التهرب الضريبي
1	تقديم بيانات متوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يعطي مؤشراً ايجابياً على مصداقية البيان الضريبي المقدم من المكلف	70	4.86	0.55	1	مرتفع جداً
2	الدقة والشمولية في التقارير المالية تساهم في الحصول على معلومات صحيحة خاصة المعلومات الضريبية	70	4.69	0.47	2	مرتفع جداً
3	تقديم مستندات ملحقة المعلومات المحاسبية مثل تقييم المخزون، كشوفات الاهتلاك، مؤشرات مالية أخرى يمكن ان تساهم في الحد من التهرب الضريبي	70	4.40	0.52	4	مرتفع جداً
4	يساعد على التهرب الضريبي إعداد قوائم مالية لا تعكس الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية	70	3.94	0.85	9	مرتفع

5	الاعتماد على مصداقية القوائم المالية في تقدير الضريبة من قبل مراقب الدخل له دور في الحد من التهرب الضريبي	70	4.20	0.63	5	مرتفع جداً
6	هناك علاقة طردية بين خبرة مكلفي دفع الضرائب ومعرفتهم بقانون الضريبة في تقديمهم لمعلومات مضللة وتهربهم من دفع الضريبة	70	4.46	0.90	3	مرتفع جداً
7	العقوبات والغرامات المطبقة عند تقديم مكلف الضريبة لقوائم مالية متضمنة أخطاء كافية لردع المكلف بدفع الضريبة عن التهرب الضريبة	70	2.79	1.27	17	متوسط
8	الثغرات الموجودة في البرامج المحاسبية التي تساعد المكلفين على التلاعب في التقارير المالية المقدمة لإدارة الضريبة	70	3.47	1.02	16	متوسط
9	تقديم معلومات محاسبية خالية من الغموض والتعقيد يمكن أن يُعتمد عليها في تقدير الضريبة بشكل أكثر دقة للحد من التهرب الضريبي	70	4.09	0.81	8	مرتفع

10	الاهتمام بجوهر العمليات الاقتصادية المالية وليس بشكلها يمكّن من الثقة بشكل أكبر بمصادقية التقارير المالية	70	3.67	0.94	13	متوسط
11	الحيادية وعدم التحيز له أهمية في عكس الواقع الاقتصادي كما هو وبالتالي الاعتماد عليها في الحد من التهرب الضريبي	70	4.11	0.69	7	مرتفع
12	يمكن التأكد من مصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية لاكتشاف التهرب الضريبي	70	3.94	0.70	10	مرتفع
13	يمكن التأكد من أنه لم يتم إجراء أي تعديل على القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المالية المقدمة للضريبة	70	3.50	1.06	14	متوسط
14	يمكن التأكد من أنه لم يتم التحريف في المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية	70	3.91	0.78	11	مرتفع
15	يمكن التأكد من أن البيانات المقدمة للإدارة الضريبية تطابق الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية	70	3.49	1.06	15	متوسط
16	يمكن التأكد من أنه لم يتم إعادة ترقيم القيود والحركات	70	3.81	0.97	12	متوسط

17	يمكن التأكد من أنه لم يتم حذف بعض القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المالية المقدمة للضريبة	70	4.13	0.68	6	مرتفع
----	--	----	------	------	---	-------

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (9) أن أكثر فقرة من فقرات المحور الأول لها دور في الحد من التهرب الضريبي هي (تقديم بيانات متوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يعطي مؤشراً إيجابياً على مصداقية البيان الضريبي المقدم من المكلف) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.86) وهو يشير إلى دور مرتفع جداً لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، ثانياً فقرة (الدقة والشمولية في التقارير المالية تساهم في الحصول على معلومات صحيحة خاصة المعلومات الضريبية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.69) وهو يشير إلى دور مرتفع جداً لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، ثالثاً فقرة (هناك علاقة طردية بين خبرة مكلفي دفع الضرائب ومعرفتهم بقانون الضريبة في تقديمهم لمعلومات مضللة وتهربهم من دفع الضريبة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.46) وهو يشير إلى دور مرتفع جداً لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، رابعاً فقرة (تقديم مستندات ملحفة المعلومات المحاسبية مثل تقييم المخزون، كشوفات الاهتلاك، مؤشرات مالية أخرى يمكن ان تساهم في الحد من التهرب الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.4) وهو يشير إلى دور مرتفع جداً لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، خامساً فقرة (الاعتماد على مصداقية القوائم المالية في تقدير الضريبة من قبل مراقب الدخل له دور في الحد من التهرب الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.2) وهو يشير إلى دور مرتفع جداً لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، سادساً فقرة (يمكن التأكد من أنه لم يتم حذف بعض القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المالية المقدمة للضريبة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.13) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، سابعاً فقرة (الحيادية وعدم التحيز له أهمية في عكس الواقع الاقتصادي كما هو وبالتالي الاعتماد عليها في الحد من التهرب

(الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.11) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، وثامناً فقرة (تقديم معلومات محاسبية خالية من الغموض والتعقيد يمكن أن يُعتمد عليها في تقدير الضريبة بشكل أكثر دقة للحد من التهرب الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.09) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، وتاسعاً فقرة (يساعد على التهرب الضريبي إعداد قوائم مالية لا تعكس الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.94) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، وعاشراً فقرة (يمكن التأكد من مصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية لاكتشاف التهرب الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.94) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، والحادي عشر فقرة (يمكن التأكد من أنه لم يتم التحريف في المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.91) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، والثاني عشر فقرة (يمكن التأكد من أنه لم يتم إعادة تقييم القيود والحركات) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.81) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، والثالث عشر فقرة (الاهتمام بجوهر العمليات الاقتصادية المالية وليس بشكلها يمكن من الثقة بشكل أكبر بمصداقية التقارير المالية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.67) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، والرابع عشر فقرة (يمكن التأكد من أنه لم يتم إجراء أي تعديل على القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المالية المقدمة للضريبة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.5) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، والخامس عشر فقرة (يمكن التأكد من أن البيانات المقدمة للإدارة الضريبية تطابق الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.49) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، والسادس عشر فقرة (الثغرات الموجودة في البرامج المحاسبية التي تساعد المكلفين على التلاعب في التقارير المالية المقدمة للإدارة الضريبية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.47) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، وأخيراً فقرة (العقوبات والغرامات المطبقة عند تقديم مكلف الضريبة لقوائم مالية متضمنة أخطاء

كافية لردع المكلف بدفع الضريبة عن التهرب الضريبة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (2.79) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي.

اختبار Pearson Correlation:

تم إجراء اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (10):

الجدول (10) يبين معامل ارتباط بيرسون للفرضية الأولى

	العدد	المتوسط	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
موثوقية المعلومات المحاسبية	70	3.9681	.798*	.000
الحد من التهرب الضريبي	70	3.8185		

*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول رقم (10) ما يلي:

متوسط المحور الأول "موثوقية المعلومات المحاسبية" يساوي 3.97 فهو يعادل أوافق.

متوسط المحور الثاني "الحد من التهرب الضريبي" يساوي 3.82 فهو يعادل أوافق.

كما نلاحظ أن العلاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية، والحد من التهرب الضريبي علاقة طردية وذات دلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 80% بمستوى دلالة إحصائية 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 أي أننا واثقون بنسبة 95% من أن موثوقية المعلومات المحاسبية تؤدي إلى الحد من

التهرب الضريبي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات الإحصائية والحد من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية 0.05.

نموذج الانحدار الخطي Regression:

لتحديد مقدار دور موثوقية المعلومات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي، قامت الباحثة باستنتاج نموذج الانحدار الخطي للمتغير المستقل المتمثل بموثوقية المعلومات المحاسبية على المتغير التابع المتمثل بالحد من التهرب الضريبي، حيث حصلنا على الجدول رقم (11):

الجدول (11) نموذج الانحدار المتعلق بالفرضية الأولى

Coefficients ^a					
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	0.628	.293		2.143	.036
موثوقية المعلومات المحاسبية	.804	.074	.798	10.904	.000

a. Dependent Variable: الحد من التهرب الضريبي

R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
.798 ^a	.636	.631	118.898	.000 ^a

a. Predictors: (Constant), موثوقية المعلومات المحاسبية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 5% إذاً يمكن الحكم على معنوية النموذج ككل، وحيث أن $R^2 = 64\%$ أي أن متغير موثوقية المعلومات المحاسبية يمكن أن يفسر 64% من الحد من التهرب الضريبي، والنسبة المتبقية 36% تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة بنموذج الانحدار، كما نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة المقابل لإحصائية t لمتغير "موثوقية المعلومات المحاسبية" أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بمعنوية معامل المتغير المستقل، ونستدل من التقدير أن زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الحد من التهرب الضريبي بمقدار 0.80 وحدة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية، والحد

من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية 0.05

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات

محور ملائمة المعلومات المحاسبية كما هو موضح في الجدول (12):

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور ملائمة

المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	عدد الأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدور في الحد من التهرب الضريبي
1	تعتمد الإدارة الضريبية على ملائمة المعلومات المحاسبية لمعرفة مقدار الضريبة المتوجبة على مكلفين دفع الضريبة	70	3.13	1.25	9	متوسط

2	المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية ملائمة لغرض اتخاذ قرار مقدار الضريبة الدقيق	70	3.61	1.09	6	متوسط
3	في حالة عدم توفر خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية فإن مراقب الدخل يميل إلى حكمه الذاتي	70	4.09	0.78	2	مرتفع
4	يمكن بناء تصورات مستقبلية عن أرباح النشاط الاقتصادي بالاعتماد على المعلومات الحالية في القوائم والتقارير المالية	70	3.37	1.08	7	متوسط
5	للمعلومات المحاسبية قدرة في تغيير موقف موظف الضرائب بمجرد الحصول عليها	70	3.79	1.08	5	متوسط
6	التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لأنها تصحح الأخطاء وتحقق توقعات مراقب الدخل	70	4.16	0.86	1	مرتفع
7	إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية	70	3.94	0.68	3	مرتفع
8	إن استخدام خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية يقلل خطر التلاعب	70	3.81	0.98	4	متوسط

					بالقوائم المالية وبالتالي الحد من التهرب الضريبي	
منخفض	10	1.42	2.37	70	العقوبات والغرامات المطبقة عند تأخر مكلف الضريبة بتقديم القوائم المالية كافية لردع المكلف بدفع الضريبة من التهرب الضريبي	9
متوسط	8	0.94	3.37	70	القيمة الاسترجاعية تساعد مراقب الدخل في تقييم التنبؤات السابقة وتعديلها	10

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول رقم (12) أن أكثر فقرة من فقرات المحور الثاني لها دور في الحد من التهرب الضريبي هي (التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لأنها نصح الأخطاء وتحقق توقعات مراقب الدخل) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.16) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، ثانياً فقرة (في حالة عدم توفر خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية فإن مراقب الدخل يميل إلى حكمه الذاتي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (4.09) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، ثالثاً فقرة (إن إعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.94) وهو يشير إلى دور مرتفع لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، رابعاً فقرة (إن استخدام خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية يقلل خطر التلاعب بالقوائم المالية وبالتالي الحد من التهرب الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.81) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، خامساً فقرة (للمعلومات المحاسبية قدرة في تغيير موقف موظف الضرائب بمجرد الحصول عليها) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.79) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، سادساً فقرة (للمعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية

ملائمة لغرض اتخاذ قرار مقدار الضريبة الدقيق) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.61) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، سابعاً فقرة (يمكن بناء تصورات مستقبلية عن أرباح النشاط الاقتصادي بالاعتماد على المعلومات الحالية في القوائم والنقارير المالية) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.37) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، وثامناً فقرة (القيمة الاسترجاعية تساعد مراقب الدخل في تقييم التنبؤات السابقة وتعديلها) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.37) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، وتاسعاً فقرة (تعتمد الإدارة الضريبية على ملائمة المعلومات المحاسبية لمعرفة مقدار الضريبة المتوجبة على مكلفين دفع الضريبة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.13) وهو يشير إلى دور متوسط لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي، وأخيراً فقرة (العقوبات والغرامات المطبقة عند تأخر مكلف الضريبة بتقديم القوائم المالية كافية لردع المكلف بدفع الضريبة من التهرب الضريبي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (2.37) وهو يشير إلى دور منخفض لهذه الفقرة في الحد من التهرب الضريبي.

اختبار Pearson Correlation:

تم إجراء اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية، والحد من التهرب الضريبي، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (13):

الجدول (13) يبين معامل ارتباط بيرسون للفرضية الثانية

	العدد	المتوسط	Pearson Correlation	Sig. (2-tailed)
ملاءمة المعلومات المحاسبية	70	3.5643	.800*	.000
الحد من التهرب الضريبي	70	3.8185		

*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول رقم (13) ما يلي:

متوسط المحور الأول " ملاءمة المعلومات المحاسبية" يساوي 3.56 فهو يعادل أوافق.

متوسط المحور الثاني "الحد من التهرب الضريبي" يساوي 3.82 فهو يعادل أوافق.

كما نلاحظ أن العلاقة بين ملاءمة المعلومات المحاسبية، والحد من التهرب الضريبي طردية وذات دلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 80% بمستوى دلالة إحصائية 0.00 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 أي أننا واثقون بنسبة 95% من أن ملاءمة المعلومات المحاسبية تؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية، والحد من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية 0.05.

نموذج الانحدار الخطي Regression:

لتحديد مقدار دور ملاءمة المعلومات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي، قامت الباحثة باستنتاج نموذج الانحدار الخطي للمتغير المستقل المتمثل بملاءمة المعلومات المحاسبية على المتغير التابع المتمثل بالحد من التهرب الضريبي، حيث حصلنا على الجدول رقم (14):

الجدول (14) نموذج الانحدار المتعلق بالفرضية الثانية

Coefficients ^a					
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2.136	.154		13.856	.000

ملاءمة المعلومات المحاسبية	.472	.043	.800	10.983	.000
a. Dependent Variable: الحد من التهرب الضريبي					

R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
.800 ^a	.640	.634	120.6 32	.000 ^a
a. Predictors: (Constant), ملاءمة المعلومات المحاسبية				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 5% إذاً يمكن الحكم على معنوية النموذج ككل، وحيث أن $R^2 = 64\%$ أي أن متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية يمكن أن يفسر 64% من الحد من التهرب الضريبي، والنسبة المتبقية 36% تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة بنموذج الانحدار، كما نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة المقابل لإحصائية t لمتغير "ملاءمة المعلومات المحاسبية" أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بمعنوية معامل المتغير المستقل، ونستدل من التقدير أن زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الحد من التهرب الضريبي بمقدار 0.47 وحدة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، يُعزى للصفات الشخصية (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) عند مستوى معنوية 0.05

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور جودة المعلومات المحاسبية في

الحد من التهرب الضريبي، يُعزى للمؤهل العلمي عند مستوى معنوية 0.05

- دور موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F لاختبار فيما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي يُعزى للمؤهل العلمي، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (15):

الجدول (15) يبين تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
موثوقية المعلومات المحاسبية	Between Groups	.119	2	.059	1.029	.363
	Within Groups	3.872	67	.058		
	Total	3.991	69			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لإحصائية F يساوي 0.363 وهي أكبر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 لذلك نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي تبعاً للمؤهل العلمي.

- دور ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F لاختبار فيما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي يُعزى للمؤهل العلمي، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (16):

الجدول (16) يبين تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
ملاءمة المعلومات المحاسبية	Between Groups	1.415	2	.708	4.636	.013
	Within Groups	10.226	67	.153		
	Total	11.641	69			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لإحصائية F يساوي 0.013 وهي أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي تبعاً للمؤهل العلمي.

لتحديد مصدر اختلاف الآراء تبعاً للمؤهل العلمي، نعتمد على أسلوب المقارنات المتعددة من خلال

الاختبارات البعدية Post Hoc وبالتحديد اختبار أقل فرق معنوي LSD فنحصل على الجدول رقم (17):

الجدول (17) يبين المقارنات المتعددة باستخدام LSD

Multiple Comparisons						
LSD						
	(I)	(J)	(I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval

Dependent Variable	المؤهل التعليمي	المؤهل التعليمي	Mean Difference			Lower Bound	Upper Bound
ملاءمة المعلومات المحاسبية	بكالوريوس	دبلوم	-.11875	.11278	.296	-.3439	.1064
		ماجستير	-.50625*	.16916	.004	-.8439	-.1686
	دبلوم	بكالوريوس	.11875	.11278	.296	-.1064	.3439
		ماجستير	-.38750*	.18702	.042	-.7608	-.0142
	ماجستير	بكالوريوس	.50625*	.16916	.004	.1686	.8439
		دبلوم	.38750*	.18702	.042	.0142	.7608

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطات العائد لآراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة الماجستير مع كل من آراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة البكالوريوس ودرجة الدبلوم أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة الماجستير وكل من آراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة البكالوريوس ودرجة الدبلوم حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

- دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F لاختبار فيما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي يُعزى للمؤهل العلمي، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (18):

الجدول (18) يبين تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
جودة المعلومات المحاسبية	Between Groups	.411	2	.206	3.780	.028
	Within Groups	3.644	67	.054		
	Total	4.055	69			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لإحصائية F يساوي 0.028 وهي أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي تبعاً للمؤهل العلمي.

لتحديد مصدر اختلاف الآراء تبعاً للمؤهل العلمي، نعتمد على أسلوب المقارنات المتعددة من خلال الاختبارات البعدية Post Hoc وبالتحديد اختبار أقل فرق معنوي LSD فنحصل على الجدول رقم (19):

الجدول (19) يبين المقارنات المتعددة باستخدام LSD

Multiple Comparisons							
LSD							
Dependent Variable	(I) المؤهل التعليمي	(J) المؤهل التعليمي	(I-J) Mean Difference	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
جودة المعلومات المحاسبية	بكالوريوس	دبلوم	-.09028	.06732	.184	-.2247	.0441
		ماجستير	-.26157*	.10099	.012	-.4631	-.0600
	دبلوم	بكالوريوس	.09028	.06732	.184	-.0441	.2247
		ماجستير	-.17130	.11164	.130	-.3941	.0515
	ماجستير	بكالوريوس	.26157*	.10099	.012	.0600	.4631
		دبلوم	.17130	.11164	.130	-.0515	.3941

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطات العائد لآراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة الماجستير مع آراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة البكالوريوس أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة الماجستير وآراء عينة الدراسة الحاصلين على درجة البكالوريوس حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور جودة المعلومات المحاسبية في

الحد من التهرب الضريبي، يُعزى لسنوات الخبرة عند مستوى معنوية 0.05

- دور موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (F) ANOVA لاختبار فيما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي يُعزى لسنوات

الخبرة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (20):

الجدول (20) يبين تحليل التباين الأحادي (F) ANOVA

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
موثوقية المعلومات المحاسبية	Between Groups	.348	3	.116	2.102	.108
	Within Groups	3.643	66	.055		
	Total	3.991	69			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لإحصائية F يساوي 0.108 وهي أكبر من مستوى

المعنوية الإحصائية 0.05 لذلك نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة

الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي تبعاً لسنوات الخبرة.

- دور ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F لاختبار فيما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي يُعزى لسنوات الخبرة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (21):

الجدول (21) يبين تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
ملاءمة المعلومات المحاسبية	Between Groups	1.582	3	.527	3.460	.021
	Within Groups	10.059	66	.152		
	Total	11.641	69			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لإحصائية F يساوي 0.021 وهي أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي تبعاً لسنوات الخبرة.

لتحديد مصدر اختلاف الآراء تبعاً لسنوات الخبرة، نعتمد على أسلوب المقارنات المتعددة من خلال

الاختبارات البعدية Post Hoc وبالتحديد اختبار أقل فرق معنوي LSD فنحصل على الجدول رقم (22):

الجدول (22) يبين المقارنات المتعددة باستخدام LSD

Multiple Comparisons							
LSD							
Dependent Variable	(I)	(J)	(I-J) Mean Difference	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
ملاءمة المعلومات المحاسبية	سنوات الخبرة	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	.27500	.25200	.279	-.2281	.7781
		من 11 سنة إلى 15 سنة	.55833*	.20780	.009	.1434	.9732
		أكثر من 15 سنة	.57833*	.20780	.007	.1634	.9932
	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات	-.27500	.25200	.279	-.7781	.2281
		من 11 سنة إلى 15 سنة	.28333	.17459	.109	-.0652	.6319
		أكثر من 15 سنة	.30333	.17459	.087	-.0452	.6519
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	من 5 سنوات	-.27500	.25200	.279	-.7781	.2281
		من 11 سنة إلى 15 سنة	.28333	.17459	.109	-.0652	.6319
		أكثر من 15 سنة	.30333	.17459	.087	-.0452	.6519

	من 11 سنة إلى 15 سنة	أقل من 5 سنوات	- *55833.055833	20780.020780	009.0009	- 9732.09732	- 1434.01434
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	-28333.028333	17459.017459	109.0109	- 6319.06319	0652.00652
		أكثر من 15 سنة	02000.002000	10080.010080	843.0843	- 1813.01813	2213.02213
	أكثر من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	- *57833.057833	20780.020780	007.0007	- 9932.09932	- 1634.01634
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	-30333.030333	17459.017459	087.0087	- 6519.06519	0452.00452
		من 11 سنة إلى 15 سنة	-02000.002000	10080.010080	843.0843	- 2213.02213	1813.01813

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطات العائد لآراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات مع كل من آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، وأكثر من 15 سنة، أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات وكل من آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، وأكثر من 15 سنة حول ملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

- دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي:

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F لاختبار فيما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي يُعزى لسنوات الخبرة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (23):

الجدول (23) يبين تحليل التباين الأحادي (ANOVA (F

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
جودة المعلومات المحاسبية	Between Groups	.676	3	.225	4.403	.007
	Within Groups	3.379	66	.051		
	Total	4.055	69			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لإحصائية F يساوي 0.007 وهي أصغر من مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي تبعاً لسنوات الخبرة. لتحديد مصدر اختلاف الآراء تبعاً لسنوات الخبرة، نعتمد على أسلوب المقارنات المتعددة من خلال الاختبارات البعدية Post Hoc وبالتحديد اختبار أقل فرق معنوي LSD فنحصل على الجدول رقم (24):

الجدول (24) يبين المقارنات المتعددة باستخدام LSD

Multiple Comparisons							
LSD							
Dependent Variable	(I)	(J)	(I-J) Mean Difference	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
جودة المعلومات المحاسبية	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	.23765	.14606	.108	-.0540	.5293
		من 11 سنة إلى 15 سنة	.39938 ^a	.12044	.001	.1589	.6399
		أكثر من 15 سنة	.38704 ^a	.12044	.002	.1466	.6275
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.23765	.14606	.108	-.5293	.0540
		من 11 سنة إلى 15 سنة	.16173	.10119	.115	-.0403	.3638
		أكثر من 15 سنة	.14938	.10119	.145	-.0527	.3514
	من 11 سنة إلى 15 سنة	أقل من 5 سنوات	-.39938 ^a	.12044	.001	-.6399	.1589
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	-.16173	.10119	.115	-.3638	.0403

		أكثر من 15 سنة	-.01235	.05842	.833	- .1290	.1043
	أكثر من 15 سنة	أقل من 5 سنوات	-.38704*	.12044	.002	- .6275	- .1466
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	-.14938	.10119	.145	- .3514	.0527
		15 إلى سنة 11 من سنة	.01235	.05842	.833	- .1043	.1290
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.							

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية لفرق المتوسطات العائد لآراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات مع كل من آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، وأكثر من 15 سنة، أصغر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات وكل من آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، وأكثر من 15 سنة حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1- أظهر معامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضية الأولى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المعلومات الإحصائية والحد من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية 0.05، كما أظهر نموذج الانحدار أنه كلما زادت موثوقية المعلومات المحاسبية بمقدار وحدة واحدة زاد الحد من التهرب الضريبي بمقدار 0.80 وحدة.

2- أظهر معامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضية الثانية أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية، والحد من التهرب الضريبي عند مستوى معنوية 0.05، كما أظهر نموذج الانحدار أنه كلما زادت ملاءمة المعلومات المحاسبية بمقدار وحدة واحدة زاد الحد من التهرب الضريبي بمقدار 0.47 وحدة.

3- أظهر اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لدراسة اختلاف آراء عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ما يلي:

أ- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، وهذه الفروق ناتجة بين أفراد عينة الدراسة الحاصلين على درجة الماجستير وكل من أفراد عينة الدراسة الحاصلين على درجة البكالوريوس ودرجة الدبلوم.

ت- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، وهذه الفروق ناتجة بين أفراد عينة الدراسة الحاصلين على درجة الماجستير وأفراد عينة الدراسة الحاصلين على درجة البكالوريوس.

4- أظهر اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لدراسة اختلاف آراء عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة ما يلي:

أ- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول ملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، وهذه الفروق ناتجة بين أفراد عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات وكل من آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، وأكثر من 15 سنة.

ت- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي، وهذه الفروق ناتجة بين أفراد عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات وكل من آراء عينة الدراسة والذين سنوات خبرتهم من 11 سنة إلى 15 سنة، وأكثر من 15 سنة.

5- يوجد دور بين موثوقية المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي وخاصة من خلال تقديم بيانات متوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يعطي مؤشراً إيجابياً على مصداقية البيان الضريبي المقدم من المكلف.

6- يوجد دور بين ملائمة المعلومات المحاسبية والحد من التهرب الضريبي وخاصة أن التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لأنها تصحح الأخطاء وتحقق توقعات مراقب الدخل فيما يتعلق بمقدار ضريبة الدخل.

7- دور موثوقية المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي أكبر من دور ملائمة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج تقترح الباحثة:

1. أن يقوم الموظفون في الإدارة الضريبية بالتأكد من عدم استغلال الثغرات في البرامج المحاسبية وذلك عند

وجود اشتباه بوجود تلاعب في والوثائق المحاسبية المقدمة من المكلفين بحيث يتم التأكد مما يلي:

- أنه لم يتم إجراء أي تعديل على القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المقدمة للضريبة.

- أنه لا يمكن إعادة ترقيم القيود والحركات.

- أنه لم يتم التحريف في البيانات المدخلة إلى البرنامج.

- أن النظام المحاسبي يعطي رقماً متسلسلاً للمستندات الداخلية.

- أنه لا يمكن التعديل في محتويات الفواتير والمستندات بعد طباعتها.

- أنه لا يمكن مسح الفواتير والمستندات بعد طباعتها.

- أن المستندات والفواتير يتم الغاؤها بعد طباعتها بعكسي فقط.

- أن فواتير البيع الصادرة من البرنامج تتضمن معلومات المكلف الرئيسة.

2. الزام الشركات والمؤسسات بتقديم معلومات متوافقة مع المبادئ المحاسبية والمعايير الدولية وأن يقوم

الموظفون في الإدارة الضريبية والمؤهلون محاسبياً بالتأكد من عدم استغلال البدائل في المعايير المحاسبية

ومعرفة المعالجات المحاسبية المستخدمة وما إذا كان هناك مجال للاختيار بين عدة بدائل بهدف تخفيض

الربح المحاسبي الذي يؤدي بدوره الى التأثير على الربح الضريبي لتحديد مقدار الضريبة المستحقة.

3. الزام المؤسسات والشركات بالاهتمام بجوهر العمليات المحاسبية وليس فقط بشكلها فذلك يمكن من الثقة

بشكل أكبر بمصادقية القوائم المالية.

4. التأكد من عدم حيادية المحاسب الذي يقوم بتسجيل القيود المحاسبية واستخراج القوائم والتقارير المالية ومعاقبته في حال ثبوت حذف في بعض القيود أو تعديلها بما يتماشى مع مصلحة المنشأة التي يعمل بها.

5. اجتهد مراقب الدخل في تقييم الضريبة المالية السابقة للمكلف وما اذا كانت القوائم المالية الحالية قد ساعدت على تأكيد مقدار الضريبة السابق، وتكوين تصورات مستقبلية للأرباح بناء على القوائم المالية الحالية وهذا بدوره يعزز التغذية العكسية والقيمة الاستراتيجية للمعلومات المحاسبية.

6. الزام المؤسسات والشركات بتقديم كافة التقارير المالية والوثائق والدفاتر المحاسبية المطلوبة في الوقت المناسب وعدم التأخر أو التخلف عن تقديم هذه البيانات وهذا من شأنه ان يعزز القدرة التنبؤية لهذه المعلومات وأن تكون العقوبات أشد على من يتخلف بتقديم البيان الضريبي.

7. على الإدارة الضريبية عدم الاكتفاء فقط بتقرير مدقق الحسابات لعدة أسباب منها عدم حياديته فيجب ان تلجأ لوسائل أخرى للتأكد من جودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية وأن الوثائق المقدمة لها صحيحة و كاملة، مثل تدريب الكوادر في الإدارة الضريبية على القواعد المحاسبية وزيادة التركيز على معايير المحاسبة الدولية في التدريب والقيام بزيارات ميدانية للشركات والمؤسسات، الأمر الذي يشكل ضابطاً عملية التقرير المالي المقدم من قبل المكلفين للدوائر المالية، ويساعد في التقليل من التهوب الضريبي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- الحلاق، محمد. (2018). التشريع الضريبي. دمشق. سوريا. الجامعة الافتراضية السورية.
- زيدان. (2006). حساسية النظام الضريبي في سورية. دمشق. سوريا. منشورات وزارة الثقافة.
- حداد، الياس (2008). القانون التجاري. دمشق. سوريا. جامعة دمشق. كلية الحقوق.
- حميدات. جمعة. (2014). خبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. عمان. الاردن.

الرسائل الجامعية:

- بقراري، حياة. (2011). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
- بكاري. هاجر. (2015). مصادقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
- بن يحي. ناجي. (2013). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. الجزائر.

- بوحلوقة.فتحية، قنطور. نعمة. (2019). أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد الصديق بن يحي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
- بوعكاز. سميرة. (2013). مساهمة فعالية التدقيق الضريبي في الحد من التهرب الضريبي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في المحاسبة. جامعة محمد خيضر. الجزائر.
- بوعلام. دلهي. (2012). النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة. رسالة دكتوراة. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس. الجزائر.
- جمام. محمود. (2010). النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية. جامعة محمود منتوري. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر. ، ص: 76
- جمعة. محمد عبد الله محمود. التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة. رسالة لنيل درجة الماجستير. جامعة النجاح. فلسطين.
- حاج خليل. مادلين. (2016). علاقة الإيرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية. دراسة تحليلية للفترة بين 2000-2011. رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سوريا.
- ربيعي. أمينة. (2018). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل عملية اتخاذ القرارات في المنشأة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة البويرة. الجزائر.
- رمضان. علي. (2014). أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في المحاسبة. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. دمشق. سوريا. ص: 122.
- زيدان. رشا. (2014). أثر الاستعلام من طرف ثالث في تحسين عملية الفحص الضريبي لوحدة كبار المكلفين في دمشق. رسالة ماجستير. جامعة دمشق. سورية.

- سعد. علاء. (2014). تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في عرض ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. فلسطين.
- شهاب الدين. جمال. 2015. أثر الضريبة على القيمة المضافة في إعادة توزيع الدخل القومي. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. سوريا.
- شبيب. أحمد. (2006). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على المنشأة المساهمة العامة في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة، 2006.
- الشيخ. عبد الرزاق. (2012). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم. دراسة تطبيقية على المنشأة المساهمة العامة في فلسطين. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- العادي. دلال. (2016). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
- عبيس. محمد، ابراهيم. ربحي. (2018). دور التدقيق القانوني في الحد من الغش الضريبي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. الجزائر.
- عمر. محمد. (2015). دور القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية. مذكرة لاستكمال درجة الماجستير في التدقيق المحاسبي. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. الجزائر.
- غراب. حنان. (2018). دور نظم المعلومات في مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر.

- الغربي. سماح. (2015). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة محمد بوضياف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر.
- فهد جاد الله. جهاد. (2011). كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات العامة المدرجة في فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
- الكنعان. أماني. (2014). أثر عناصر الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير في مراجعة الحسابات. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. دمشق. سوريا.
- مبروك. غزة. (2016). فعالية الرقابة الضريبية كأداة للحد من التهرب الضريبي. مذكرة لنيل درجة الماجستير. جامعة محمد خيضر. الجزائر.
- محمد خير صافي، هاشم، (2015). دور المحاسب القانوني في زيادة الحصيلة الضريبية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سوريا.
- مصطفى. بوركاب، إبراهيم. لافي. (2015). نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة آكلي محنج أولحاج، الجزائر.
- هاشم. صافي (2015). دور المحاسب القانوني في تعزيز الحصيلة الضريبية. جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. سوريا.

الأبحاث العلمية:

- أحمد. إبراهيم . (2005). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة ببها. العدد الأول. مصر.

- حسن. مصطفى. (2007). القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العملية. جامعة الإسكندرية. العدد2. مصر.
- حيدر عمران. سهر. (2018). التهرب الضريبي من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآلية مكافحته. بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة كلية الاقتصاد والادارة للدراسات الاقتصادية. المجلد 15. العدد 2. جامعة بابل. الجزائر.
- الخطيب. خالد. (2000). التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق. المجلد16. العدد الثاني. جامعة دمشق . سوريا.
- الدالي. سليمان. (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 37. العدد1. اللاذقية. سوريا.
- سهر. حيدر عمران. (2018). التهرب الضريبي من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآلية مكافحته. بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة كلية الاقتصاد والادارة للدراسات الاقتصادية. المجلد 15. العدد 2. جامعة بابل.
- عبد. سهاد كشكول. (2013). التهرب الضريبي وأثره على التنمية في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية. مجلد 8. عدد 24. جامعة بغداد. العراق. 2013.
- العدي. ابراهيم. (2015). أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 31. العدد الأول. سوريا.
- غندور. غسان. (2017). النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية خلال الفترة (2001-2010). مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 7. العدد2. جامعة جيهان.
- قومان. مناف. (2018). سياسات الإدارة الضريبية في سورية: واقعها والتحديات التي تواجهها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القوانين والتشريعات:

- المادة رقم 2 من قانون مكافحة التهرب الضريبي لعام 2013.
- المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006.
- المرسوم التشريعي رقم 53 لعام 2006.
- المرسوم التشريعي رقم 42 لعام 2011.
- المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004.
- المرسوم التشريعي رقم 265 لعام 2001.
- المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2004.
- قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003.
- قانون التجارة رقم 12 لعام 1966.

المراجع باللغة الانكليزية:

- Lambert, R. Leuz, C, & Verrecchia, R(2007). **Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital**, Journal of Accounting Research.
- Beest. Ferdy and al. (2009). **Quality Of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics**. Nice working paper 09-108. Institute for Management Research. Radboud University Nijmegen.
- Rebert M.truelbood. **dojectives of financial reporting statement of financial accounting concepts**

<http://www.wkn.edu/jack.hall//seacl.html>

- Ahmad. M.oboidat.(2007) . **Accounting Information Qualitative Characteristics: Evidence from Jordan interational manahement.** Vol3. N2.
- Richard M. Bird. Eric M.Zolt. (2005). **Redistribution via taxation, the limited Role of the personal income tax in developing countries.** International studies program. Gerogia state university USA. Working paper 05-7-2005.
- Palea. Vera. **IAS/IFRS And Financial Reporting Quality: Lesson From The European experience.** Department of Economics and Statistics” Cognetti de Martiis”. Lungo Dora Siena100A. Torino.Italy.

الملاحق

ملحق رقم (1)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبيان لدراسة علمية

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة (دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي)، وذلك كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، نرجو منكم التفضل بالاطلاع على هذه الاستبانة والإجابة على أسئلتها بكل دقة وموضوعية وذلك من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل ونؤكد لكم حرصنا الشديد على سرية البيانات المقدمة من قبلكم وانها لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير،،،

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع اشارة صح أمام ماهو مناسب

1- المؤهل العلمي

	دبلوم
	بكالوريوس
	ماجستير

2- سنوات الخبرة

	أقل من 5 سنوات
	من 5 سنوات إلى 10

	من 11 سنة إلى 15
	فوق 15 سنة

القسم الثاني

الجزء الأول : لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية والحد من التهرب

الضريبي

لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	
				1. تقديم بيانات متوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يعطي مؤشراً إيجابياً على مصداقية البيان الضريبي المقدم من المكلف وضرورة تنظيم الدفاتر والسجلات وبالتالي على القدرة عل تقدير الضريبة بشكل دقيق للحد من التهرب الضريبي
				2. الدقة والشمولية في التقارير المالية تساهم في الحصول على معلومات صحيحة خاصة المعلومات الضريبية
				3. تقديم مستندات ملحقه المعلومات المحاسبية مثل تقييم المخزون، إعداد كشوفات الإهلاك،

				مؤشرات مالية أخرى يمكن أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي.
				4. يساعد على التهرب الضريبي إعداد قوائم مالية لا تعكس الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية
				5. الاعتماد على مصداقية القوائم المالية في تقدير الضريبة من قبل مراقب الدخل له دور في الحد من التهرب الضريبي
				6. هناك علاقة طردية بين خبرة مكلفي دفع الضرائب ومعرفتهم بقانون الضريبة في تقديمهم لمعلومات مضللة و تهربهم من دفع الضريبة
				7. العقوبات والغرامات المطبقة عند تقديم مكلف الضريبة لقوائم مالية متضمنة أخطاء كافية لردع المكلف من دفع الضريبة من التهرب الضريبي
				8. الثغرات الموجودة في البرامج المحاسبية التي تساعد المكلفين على التلاعب في التقارير المالية المقدمة للإدارة الضريبية تؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة
				9. تقديم معلومات محاسبية مالية خالية من الغموض والتعقيد يمكن أن يُعتمد عليها في

				تقدير الضريبة بشكل أكثر دقة للحد من التهرب الضريبي
				10.الاهتمام بجوهر العمليات الاقتصادية المالية وليس بشكلها يمكّن من الثقة بشكل أكبر بمصادقية التقارير المالية
				11.الحيادية وعدم التحيز له أهمية في عكس الواقع الاقتصادي كما هو وبالتالي الاعتماد عليها في الحد من التهرب الضريبي
				12.يمكن التأكد من مصداقية الدفاتر والسجلات المحاسبية لاكتشاف التهرب الضريبي
				13.يمكن التأكد من أنه لم يتم إجراء أي تعديل على القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المالية المقدمة للضريبة
				14.يمكن التأكد من أنه لم يتم التحريف في المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية
				15.يمكن التأكد من أن البيانات المقدمة للإدارة الضريبية تطابق الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية
				16.يمكن التأكد من أنه لم يتم إعادة ترقيم القيود والحركات

				17. يمكن التأكد من انه لم يتم حذف بعض القيود والمستندات المحاسبية بصورة تؤثر على صدق التقارير المالية المقدمة للضريبة
--	--	--	--	--

الجزء الثاني: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية والحد من التهرب

الضريبي

				1. تعتمد الإدارة الضريبية عند مساهمتها في الحد من التهرب الضريبي على ملاءمة المعلومات المحاسبية لمعرفة مقدار الضريبة المتوجبة على مكلفين دفع الضرائب.
				2. المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية ملاءمة لغرض اتخاذ قرار مقدار الضريبة الدقيق
				3. في حالة عدم توفر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية فان مراقب الدخل يميل إلى حكمه الشخصي وتقديره الذاتي
				4. يمكن بناء تصورات مستقبلية عن أرباح النشاط الاقتصادي بالاعتماد على المعلومات الحالية في القوائم والتقارير المالية

				5. للمعلومات المحاسبية قدرة في تغيير موقف موظف الضرائب بمجرد الحصول عليها
				6. التغذية العكسية تساهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لأنها تصحح الأخطاء وتحقق توقعات مراقب الدخل.
				7. إن اعداد المعلومات المحاسبية وفق خاصية التوقيت المناسب يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية
				8. إن استخدام خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية يقلل خطر التلاعب بالقوائم المالية وبالتالي الحد من التهرب الضريبي
				9. العقوبات والغرامات المطبقة عند تأخر مكلف الضريبة بتقديم القوائم المالية كافية لردع المكلف من دفع الضريبة من التهرب الضريبي
				10. القيمة الاسترجاعية تساعد مراقب الدخل في تقييم التنبؤات السابقة وتعديلها

Abstract

The study aimed to identify whether there is a role for the quality of accounting information in reducing tax evasion through the impact of this information on the final tax results, by containing the accounting information on the main quality characteristics of reliability and appropriateness of credibility in the correctness of the accounting procedures used to reach the accounting profit, which constitutes the initial number for calculating the tax profit by which the amount of tax is determined.

Therefore, the research worked on studying the role of the quality of accounting information in reducing tax evasion by testing two main hypotheses that were developed in the light of the research problem and its objectives through a questionnaire divided into two axes: an axis related to the role of the reliability of accounting information in reducing tax evasion and an axis related to the role of appropriateness of information accounting in reducing tax evasion, it was distributed to tax officials and income controllers in the financial departments in the governorates of Damascus and Daraa, and the questionnaire was tested through a set of statistical methods.

The research reached several results, the most important of which are:

1– There is a role for the reliability of accounting information in reducing tax evasion, especially by providing data consistent with generally accepted accounting principles, which gives a positive indication of the credibility of accounting documents and the tax statement submitted by the taxpayer.

2– There is a role for appropriate accounting information in reducing tax evasion, especially that feedback contributes to enhancing the quality of accounting information because it corrects errors and fulfills the expectations of the income controller regarding the amount of income tax due.

Key words: quality of accounting information, appropriateness, reliability, tax evasion



Syrian Arab republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Accounting

The role for the quality of accounting information in reducing tax evasion

(A field study)

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for
the degree of Master in Accounting Department

By

Shefaa Al Falouje

Supervisor

Ebrahim Al Ade

(2021)